

مقترح لسياسات التنمية الشاملة بشمال سيناء A Proposal for North of Sinai Comprehensive Development Policies

أ.د.محمود حسن نوفل
قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط

م.ماضي أحمد أحمد
قسم العمارة-كلية الهندسة-جامعة الزقازيق

د.محمد نبوي عبده
قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة المنيا

د.عصام عبد العزيز محمد
قسم العمارة-كلية الهندسة-جامعة المنيا

ملخص البحث :

في ظل سياسات الدولة لتنمية الأقاليم الواعدة للتغلب على مشكلة التكدس العمراني في الوادي والدلتا والزيادة السكانية المضطردة ، قامت الدولة بأعداد وتنفيذ مشاريع عديدة للتنمية ومنها المشروع القومي لتنمية سيناء، وتجدر الإشارة إلى أن شمال سيناء بمحافظتيها شمال وجنوب سيناء تقع ضمن إقليم قناة السويس الذي يضم أيضاً محافظات بورسعيد والسويس والإسماعيلية والشرقية ، وحيث أن شمال سيناء تمتلك من المقومات والإمكانات والأسباب الاستراتيجية والسياسية ما يؤهلها لاستقطاب برنامج تنموي متكامل كإقليم مستقل بذاته، فقد تم اختيارها للدراسة، حيث أن الدولة لم تحقق النتائج المرجوة من عمليات التنمية، وقد حاول البحث معرفة أسباب عدم تحقيق هذه التجارب لأهدافها من خلال، عرض سريع لأهم مفاهيم عملية التنمية الإقليمية الشاملة، دراسة مبسطة للوضع الراهن ومقومات التنمية بشمال سيناء، دراسة لسياسات التنمية الحالية لشمال سيناء وتقييم معدلات الأداء، وقد أسفر البحث عن تمتع شمال سيناء بمقومات التنمية اللازمة لتنمية هذا الجزء الغالي من أرض مصر، مع وجود برنامج قومي لتنمية شبه جزيرة سيناء برمتها متضمنة بالطبع شمال سيناء ويرى البحث أن هناك قصورا شديدا فيما يسمى بمرتكات التنمية، وبناء عليه توصل البحث إلى رسم الخطوط العريضة لسياسات تنمية شمال سيناء تنطلق من تحديد لطاقت الإقليم وموارده المادية والبشرية، وتحديد الأولويات والأدوات الفعالة بما يتلاءم وظروف التنمية.

مقدمة:

تواجه مصر العديد من العوائق والمشاكل في وجه النمو الاقتصادي ، وعلى رأس هذه المشاكل النمو السكاني السريع ومخاطره للندرة النسبية في مساحة الأراضي المزروعة بالمقارنة بعدد السكان حيث نجد أن حوالي 97% من سكان مصر، والذين بلغ عددهم 59.3 مليون نسمة (تعداد عام 1996) يتركزون في حوالي 4% من المساحة الكلية التي تزيد قليلا عن مليون كم². (15) ومع تزدى أحوال العمران والتكدس المتزايد في الدلتا والوادي ، رغم ما تخر به مساحات شاسعة من مصر بالإمكانات والموارد الطبيعية، كان لابد من تغيير مفهوم التنمية العمرانية وتبنى استراتيجية جديدة تقوم على فكر متطور ونظرة تتصف بالشمولية، وفي إطار هذا المفهوم الجديد ظهرت أهمية نشر التنمية الشاملة على كل الحيز الجغرافي المصري وظهر مفهوم غزو الصحراء بكل ما يحمله من معنى، ولذلك بدأت الدولة تهتم بالأقاليم الواعدة وبالخطط التنموية المختلفة وتطبيقها على هذه المناطق وذلك للحد أو التغلب ولو جزئيا على المشاكل والعوائق التي تواجه عملية التنمية ، ويعتبر إقليم قناة السويس الذي يشمل (محافظة شمال سيناء-محافظة جنوب سيناء-محافظة بور سعيد-محافظة السويس-محافظة الإسماعيلية-محافظة الشرقية) من أهم الأقاليم الواعدة، وحيث أن شمال سيناء تمتلك من المقومات والإمكانات والأسباب الاستراتيجية والسياسية ما يؤهلها لاستقطاب برنامج تنموي متكامل كإقليم مستقل بذاته، فقد تم اختيارها للدراسة، ويبدو جليا أنه لم تتحقق النتائج المرجوة من تنمية هذا الإقليم بالشكل الكامل، ومن هنا يظهر التساؤل الذي يحاول البحث جاهدا أن يساهم في الإجابة عليه وهو **إلى ماذا يعود سبب عدم تحقيق هذه التجارب لأهدافها؟ هل إلى قصور في سياسات التنمية الإقليمية أم إلى طرق تنفيذها؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تناول هذه الورقة البحثية في الأجزاء الآتية:**

- 1- عرض سريع لأهم مفاهيم عملية التنمية الإقليمية الشاملة.
- 2-دراسة مقومات وسياسات التنمية بشمال سيناء مع تقييم لمعدلات الأداء.
- 3-محاولة وضع مقترح لسياسات التنمية بشمال سيناء .

أولاً : مفاهيم التنمية الإقليمية الشاملة :

* **النمو العمراني (Urban Growth):** هو التزايد في الكم والكيف على حساب الكيف مما ينتج عنه خلل في الاستيطان (29).

* **التنمية (Development):** هي التزايد في الكم والكيف بصورة متوازنة (17) و هي عملية حضارية متكاملة تعني برفع كفاءة الثروة المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار (29).

* **التنمية الشاملة (Comprehensive Development):** هي عملية واعية وموجهة تتناول جميع قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية بقصد استحداث تحولات هيكلية في البنيان القائم من شأنه أن يؤدي عبر مراحل زمنية محددة إلى تكوين قاعدة اقتصادية فعالة ذات طاقة إنتاجية متجددة ذاتياً، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في إنتاج المجتمع مستهدفاً تحقيق أفضل لإشباع الحاجات الجماعية والفردية، وتتحقق هذه التنمية انطلاقاً من الظروف الكائنة

* **الإقليم (Region)** : هو مجموعة من المدن و القرى و الأراضي والثروات التي تجمعها صفات طبيعية واجتماعية واقتصادية تجعل منها وحدة تخطيطية واحدة يمكن تنميتها واعتمادها علي نفسها.(2)

* **نظرية التنمية (Development Theory)** : وهي فكر التنمية المطلوبة من خلال بلورة عنصرين هامين وهما : كفاءة استغلال الموارد وعدالة توزيع العائد ، والوقوف على الطريقة المثلى التي تناسب كل إقليم لتحقيق أعلى درجات الانتفاع من موارد هذا الإقليم(31) ، فهناك نظرية النمو المتزن لتحقيق عدالة توزيع العائد، ونظرية النمو غير المتزن لتحقيق كفاءة استغلال الموارد، ويتبعها لتحقيق نفس الغرض نظرية أقطاب النمو.

* **سياسات التنمية (Development Policies)** : وهي الهيكل العام لمجموعة من الأنشطة الضرورية والأسس العامة لتحقيق أهداف معينة.(18)

* **استراتيجية التنمية (Development Strategy)** : وهي فن استغلال المصادر والإمكانيات المتاحة لتنفيذ سياسة معينة ،وهي نمط من التفكير للتمهيد نحو تحقيق غايات معينة.(18) وتوجد أكثر من استراتيجية يمكن اتباعها لتصحيح اختلال التوازن بين الأقاليم في النمو ويكون المحدد الأساسي للاختيار هو الهدف القومي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من حيث تعظيم الناتج "تحقيق الفعالية الاقتصادية" أو تحقيق العدالة والمساواة بين الأقاليم، فإذا كان الهدف المطلوب هو تحقيق العدالة بين أجزاء الدولة فإن الاستراتيجية الواجب اتباعها تصبح استراتيجية الانتشار حيث أنها تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على أرجاء الدولة، أما إذا كان الهدف هو تحقيق الفعالية الاقتصادية "تعظيم الناتج" فإن الاستراتيجية المقترحة في هذه الحالة هي استراتيجية التركيز وهي تعمل على الاستفادة السريعة من الميزات العالية للإقليم.(32)

* **قطب النمو (Growth Pole)**: وهو توطن مجموعة من الأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية واقتصادية في حيز متجانس وتمتد آثاره التنموية إلى المناطق المحيطة وبحيث ينمو وينمى هذه المناطق ويساهم في تحقيق أهداف تنمية قوية.(2)

* **إدارة التنمية (Development Management)** :هي الإدارة التي تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع في خطط وبرامج ،كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة عالية وفعالية تتوفر لديها الإرادة التنموية والنظرة البعيدة الثاقبة والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات، والانصهار والتفاعل مع القاعدة العريضة للمجتمع ،والقدرة على تحريكه، وتطوير رأسماله البشري والمادي، والاستثمار الأمثل الذي يحقق المستوي الحضاري المتطور ذاتياً في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يضمن سعادة الجيل والأجيال القادمة.(19)

* **آلية التنمية (Development Framework)** : وهي تمثل محصلة السلوك المجتمعي الناتج عن حركة الأفراد والمنشآت في المجتمع ،نتيجة لوجود عدد من التوجهات والمنطلقات والحوافز الممكنة من خلق تلقائية العمل في المجتمع تحقيقاً لاستراتيجية التنمية .ويقاس نجاح عملية التنمية في أداء مهمتها بمدى تمكنها من إيجاد واستمرار توجيهها للتلقائية المجتمعية اللازمة من أجل تأكيد الارتباط بين المكافأة والجهد ، وتحقيق تزايد في تعبئة الموارد ، واتساع في القدرة الاستيعابية المنتجة ،وتصاعد في كفاءة الأداء ، واستخدام أمثل للموارد المتاحة وتوجيهها استراتيجياً.(19)

ثانياً: مقومات وسياسات التنمية بشمال سيناء.

في هذا الجزء نحاول التعرف على الوضع الحالي والإمكانيات المتاحة في شمال سيناء، كما سيتم استعراض لقطاعات التنمية بالمشروع القومي لتنمية سيناء، والذي قامت الدولة به لتنمية سيناء اقتصادياً وعمراً على مدار 23 عاماً منذ عام 1994 وحتى عام 2017، بهدف خلق قاعدة اقتصادية وزراعية وصناعية وعمرانية تستوعب 3.2 مليون نسمة.(26) منها حوالي 1.7 مليون نسمة بشمال سيناء.(23) حيث تساهم الدولة في البنية الأساسية بحوالي 10-30 % ويقوم القطاع الخاص الوطني والإقليمي والعالمي بعمل تنمية زراعية وصناعية وتعدينية وبناء مدن وقرى جديدة مع تطوير القائم من هذه التجمعات البشرية.(24) مع ملاحظة أن استراتيجية التنمية بالمشروع القومي لتنمية سيناء اعتمدت على مفهوم الانتشار المركز ، كما اعتمدت التنمية الشاملة في المشروع على نظرية النمو الغير متزن (أقطاب النمو)، والتي تعتمد على تنمية بعض القطاعات أو الأنشطة الرائدة وهذه القطاعات تعمل كأقطاب تنمية بعد ذلك لبقية القطاعات، بالإضافة إلى استعراض لمرتكزات التنمية، وتقييم لمؤشرات التنمية ومعدلات الأداء بالمشروع القومي لتنمية سيناء.

2-1 الموارد البشرية (السكان)

يبلغ حجم سكان محافظة سيناء حوالي 353 ألف نسمة طبقاً لتعداد 1996 يمثلون 83% من حجم سكان شبه جزيرة سيناء، ويتركز نحو 218 ألف نسمة في قطاع الساحل الشمالي حيث يمثل هذا العدد 86% من إجمالي سكان محافظة شمال سيناء، كما يمثل سكان شمال سيناء 4.1 % من سكان الإقليم الثالث (شمال وجنوب سيناء-السويس-بور سعيد-الإسماعيلية-الشرقية). (2) ومن خلال الجدول رقم [1] يتضح لنا ارتفاع نسبة سكان محافظة الدراسة إلى سكان الإقليم من 3.2 عام 1982 إلى 4.1 عام 1996، وينقسم التركيب السكاني لشمال سيناء إلى حضر وبدو وقد تناقصت نسبة البدو إلى نسبة الحضر من 53 % بدو، 47 % حضر عام 1982 إلى 41 % بدو ، 59 % حضر عام 1996 وهو مؤشر قوي لنجاح سياسة توطين البدو(22)، كما يوضح الجدول رقم [2] عدد السكان بمراكز شمال سيناء الستة.

جدول رقم (1): تزايد نسبة سكان محافظة شمال سيناء إلى سكان إقليم قناة السويس من عام 1982 إلى 1996 (2)

السكان			البيان
1996	1986	1982	
253	171	136	محافظة شمال سيناء
6197	4875	4312	إقليم قناة السويس
4.1	3.5	3.2	النسبة %

جدول رقم (2) عدد السكان بمراكز محافظة شمال سيناء (20)

المركز	العريش	رفح	بنر العبد	الشيخ زويد	الحسنة	نخل
عدد السكان (ألف نسمة)	108.37	48.09	42.30	36.91	27.71	9.71

2-2 الموارد المائية: تتمثل الموارد المائية بشمال سيناء في الأمطار والسيول، المياه الجوفية والعيون الطبيعية، ونهر النيل المتمثل في مشروع ترعة السلام.

2-2-1 الأمطار والسيول : يسقط المطر في سيناء بكمية كبيرة نسبياً علي الساحل الشمالي، ويزيد في اتجاه الشرق و نجد أن مياه الأمطار تبلغ أقصاها علي مصر عموماً علي رفح ، حيث تصل إلى 305مم، وتندرج في التناقص من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي فيصل إلى 57.8 م علي أبو عجيلة و30.6 مم علي بئر الحسنة، وتقل كلما اتجهنا إلى الجنوب، ويسقط 60 % من مجموع المطر خلال فصل الشتاء والباقي في فصلي الاعتدالين (8) . وبذلك يكون المتوسط السنوي لسقوط الأمطار علي شمال سيناء 99.7مم. ويتم تخزين كميات من هذه الأمطار في خزانات أرضية تعرف باسم الهوايات حيث تستخدم الكميات المخزنة لأغراض الشرب للإنسان والحيوان (23) . أما عن مياه السيول في سيناء فإنها تعتبر من أهم المصادر التي يمكن استغلالها في الزراعة الموسمية وفي تغذية خزانات المياه الجوفية، ويغطي سيناء شبكة كثيفة من خطوط الأودية التي تنتظم في مجموعة من الأحواض الرئيسية أهمها :
أ-حوض وادي العريش : وهو أحد أودية مصر الكبيرة حيث يجري من الجنوب إلى الشمال بطول يزيد عن 300 كم وتخترق روافده العديدة ما يقرب من ثلث مساحة شبه جزيرة سيناء 20000 كم2 ليصل حتى البحر الأبيض المتوسط بالقرب من العريش.

ب-أودية الساحل الشمالي: وهي لا تتصل بالبحر و إنما تضيع مياهها في السهل الساحلي الشمالي (الحاج-الجددي-أم خشيب-الحجاب-الحسنة) ويقدر إجمالي طول هذه الودية نحو 9.5 كم.(6)

2-2-2 المياه الجوفية والعيون الطبيعية: تشير دراسات وزارة الأشغال والموارد المائية إلى أن هناك عدد من خزانات المياه الجوفية أهمها خزان العصر الحديث بالشريط الساحلي (خزان العريش) وخزان الكثبان الرملية الذي يوجد في مناطق الرواسب الهوائية الممتدة من رمانة إلى رفح ، وهو خزان سطحي ذي إمكانات عديدة ويجري استخدامه حالياً في الزراعات المحدودة في هذه المناطق،(23) إلا أن المياه الجوفية في سيناء لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل حيث أشارت الدراسات أن شمال سيناء تقع فوق خزان مياه غزير ومتجدد حيث تخرج منه المياه في الطبقات السطحية في مجاري الوديان والتي تقدر كفاءتها بأكثر من نصف مليون متر مكعب يومياً . ويقدر العلماء أن حجم هذا الخزان يقرب من 200 مليار متر مكعب، وهي مياه عذبة صالحة للشرب والري وكل أنشطة الحياة.(17)

2-2-3 نهر النيل (ترعة السلام): لم تكن هناك منذ زمن بعيد محاولات لتوصيل شريان الحياة بمصر (نهر النيل) إلى منطقة سيناء إلى أن ظهرت خطة طموحة لنقل مياه النيل عن طريق ترعة السلام من البر الأيمن لفرع النيل (دمياط) الكيلو 219 أمام سد دمياط، وفي خطوة أكثر طموحاً تم وضع سياسة لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي التي يتم صرفها في البحر في حدود 7.5 مليار متر مكعب سنوياً ليتم خلط مياه النيل بالمياه المعاد استخدامها بنسبة 1:1 تقريباً، مما يسمح بري 620 لف فدان بمياه قدرها 203 مليار متر مكعب سنوياً.(28)

2-3 التنمية الزراعية: يندرج تحت التنمية الزراعية ثلاث مجالات وهي الثروة الزراعية والثروة الحيوانية والثروة السمكية.

2-3-1 الثروة الزراعية: وصلت الأراضي المنزرعة في شمال سيناء عام 1996 إلى 309588 فدان (20) والجدول رقم [3] يوضح تطور الأراضي المنزرعة في محافظة شمال سيناء طبقاً للبيانات المتاحة (13) .

جدول رقم : (3) المساحات المنزرعة بشمال سيناء في الفترة من 1967 إلى 1996. (13)

العام	قبل 1967	قبل 1982	1992	1994	1996
المساحة المنزرعة بالفدان	5360	15860	196590	205526	309588

وتتوزع هذه المساحة والتي تقترب من ثلث مليون فدان في محافظة شمال سيناء علي القطاع الساحلي وقطاع وسط سيناء (23)

1-القطاع الساحلي : يمتد القطاع الزراعي الساحلي من شرق قناة السويس حتى رفح بعرض يتراوح من 20كم:30كم في اتجاه الجنوب، وينقسم هذا القطاع إلى ثلاثة أقسام :

أ-منطقة بئر العبد ، وتمتد من شرق قناة السويس وحتى غرب العريش ،وتتميز بكونها منطقة رمال ناعمة وكثبان رملية.
ب-منطقة العريش وشرق العريش،وهي المنطقة التي تتميز تربتها بأنها نتاج ترسيبات طميية ناتجة عن السيول بوادي العريش ،وهي من أجود أنواع التربة في شمال سيناء، وتمتد حتى الحدود الدولية الشرقية.

2-القطاع الجنوبي بشمال سيناء: يتميز قطاع وسط سيناء بالتربة الرسوبية العالية التي تراكت علي مر العصور في باطن الوديان، وينقسم هذا القطاع بدوره إلى عدد من المناطق الفرعية علي الوجه التالي:
أ-منطقة وادي العريش،ونلاحظ هنا أن وادي العريش يمتد من القطاع الساحلي حتى وسط سيناء ،حيث تبلغ مساحته وسط سيناء 22 ألف كم².

ب-منطقة وادي المغارة،حيث تتواجد مجموعة من روافد الأودية ذات التربة الخصبة.
ج-منطقة وادي الجرفى، ويقع في المرتفعات الفاصلة بين سيناء والنقب، وتضم تسعة عشر وادياً فرعياً تتميز بخصوبة التربة.

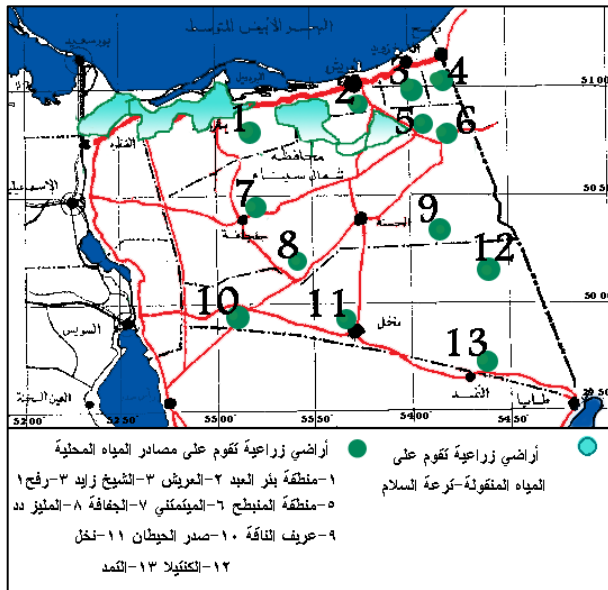
د-منطقة وادي المليز ،وهو أقل الوديان أهمية لندرة المياه به ،غير أنه يمتلك تربة خصبة تؤهلها للاستغلال الأمثل مستقبلاً عند توفر المياه.

ويوضح الشكل رقم (1) أهم مناطق الزراعة بشمال سيناء.ومما هو جدير بالذكر أن محافظة شمال سيناء تمتلك أراضي من أجود الأراضي الزراعية تصل إلى ثمانية مليون فدان، منها 2.8 مليون فدان يمكن بقليل من الجهد توفير المياه اللازمة لها.

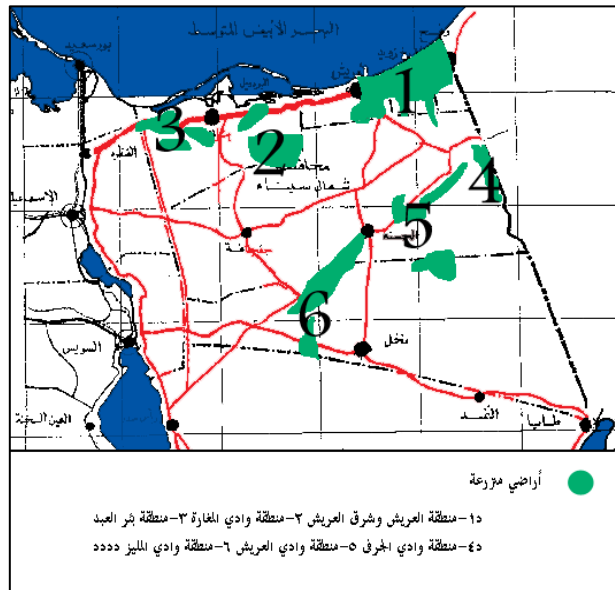
2-3-2 التنمية الزراعية في المشروع القومي لتنمية سيناء:

تتم عملية التنمية الزراعية بناءً على مصدرين للمياه وهما:

أ-المصدر الأول: ويتمثل في المياه المنقولة عن طريق ترعة السلام ويقوم عليها استصلاح 400 ألف فدان في مناطق الاستزراع بسهل الطينة والسد والقوارير،وتوفر فرص عمل لحوالي 100 ألف عامل زراعي، وإنشاء حوالي 52 قرية متوسطة ومركزية لصغار المستثمرين وأعمال الخدمات.وقد تم تنفيذ ما يقرب من 77 % من هذا المشروع العملاق.(4)
ب-المصدر الثاني: ويتمثل في المصادر المحلية (أمطار-سيول-بعض الآبار) وقد تم تحديد ثلاث قطاعات جغرافية للاستثمار الزراعي بمساحة إجمالية تصل إلي 41 ألف فدان وهي: (20)



شكل رقم (2) مناطق التنمية الزراعية بشمال سيناء طبقاً للمشروع القومي لتنمية سيناء
المصدر : من عمل الباحثين



شكل رقم: (1) توزيع المساحات المنزرعة علي محافظة شمال سيناء
المصدر : من عمل الباحثين

-القطاع الشمالي : ويمتد هذا القطاع الساحلي من بالوظة غرباً حتى رفح شرقاً بعمق يتراوح ما بين 20-40 كم جنوباً ومصادر المياه عبارة عن مياه الأمطار وآبار سطحية ارتوازية 30-60 م ذات ملوحة 3000-3500 جزء/مليون وقدرت مساحة هذا القطاع بحوالي 21 ألف فدان (5000 فدان بمنطقة بئر العبد-5000 فدان بمنطقة العريش-5500 فدان بمنطقة الشيخ زايد-5500 فدان بمنطقة رفح) ويصلح هذا القطاع لإقامة مزارع صغيرة للأهالي ولا تناسب الاستثمارات الكبيرة.

-القطاع الأوسط : ويضم هذا القطاع نطاق مركز الحسنة وتقدر مساحته بحوالي 10000 فدان (5000 فدان بمنطقة الميمنتي-2000 فدان بمنطقة المنبطح-1500 فدان بمنطقة الجفافة والمليز-1500 فدان بمنطقة عريف الناقة) وتعتمد زراعة هذه المساحات علي الآبار السطحية والتي يتراوح عمقها من 800-1300 م ودرجة ملوحة ما بين 200-3000 جزء/مليون، ويصلح هذا القطاع لإقامة مزارع عائلية متناثرة تخدم سكان المنطقة والنشاط الصناعي.

-القطاع الجنوبي: ويضم هذا القطاع مركز نخل وتقدر مساحته بحوالي 10000 فدان منها (2000 فدان بمنطقة صدر الحيطان-5000 فدان بمنطقة نخل-1000 فدان لكل من مناطق شعيرة والكونتلا والتمد) وتعتمد زراعة هذه المساحات علي توفير الموارد المائية من إقامة السدود الحجرية والترابية والهرايات الإسمنتية للاستفادة من مياه السيول وتنشيط حفر الآبار العميقة والتي يتراوح عمقها ما بين 900-1200 م بدرجة ملوحة بين 2000-3000 جزء/مليون ويصلح هذا القطاع لإقامة مزارع صغيرة عائلية لخدمة السكان الأصليين. والشكل رقم (2) يوضح أماكن التنمية الزراعية طبقاً للمشروع القومي لتنمية سيناء.

2-3-3 الثروة الحيوانية: (23)

تمثل الثروة الحيوانية خاصة الأغنام والماعز أهم مصادر الدخل لبدو سيناء، كذلك توجد الجمال وأعداد من الأبقار والجاموس بأعداد محدودة لأغراض إنتاج اللحوم واللبن. ويتم تربية الماشية لسد حاجة السكان من اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان، ويبلغ تعداد الماشية من الأبقار نحو 2640 ألف رأس ما بين ماشية التسمين وإنتاج الألبان. أما عن الثروة الداجنة فإن هناك العديد من مزارع تسمين الدواجن (166 مزرعة قطاع خاص)، هذا بالإضافة إلي أعداد الدواجن التي يتم تربيتها بالمنازل، كذلك هناك مزارع السمان التي تشتهر بها المحافظة. وتعاني المنطقة من نقص واضح في الأعلاف، ويرجع ذلك إلي عدم وجود مساحات مستديمة منزرعة بالأعلاف الخضراء، مما يحرم المنطقة من مشروعات الإنتاج الحيواني الكبيرة إلا في حدود المتاح من العلف الأخضر من المراعي الطبيعية التي تعاني من التدهور في الوقت الحالي، وكميات محدودة من العلف المصنع والتبن والدريس المنقول من وادي النيل إلي شمال سيناء.

2-3-4 الثروة السمكية: (23)

أما الثروة السمكية فتتمثل في مصدرين رئيسيين وهما الصيد البحري ويتمثل في الساحل الشمالي لسيناء والصيد الداخلي ويتمثل في بحيرة البردويل :

أ-الصيد البحري: حيث تمتد شواطئ شمال سيناء لأكثر من 220 كم، ويعمل في هذا النشاط ما يقرب من 100 مركب آلية وشرافية ونحو 1500 صياد. ويعتبر ميناء العريش الذي أقيم عام 1986 هو الميناء الوحيد علي طول ساحل شمال سيناء.

ب-الصيد الداخلي: تمتد بحيرة البردويل لمسافة 82 كم وبعرض يتراوح ما بين 2-5 كم بمساحة إجمالية قدرها 168451 ألف فدان (20)، ويقدر عدد الصيادين بالبحيرة نحو 3200 صياد ونحو 1094 مركب. وتضم بحيرة البردويل العديد من موانئ الصيد وذلك بمناطق الزرانيق والتلول واغزوان والنصر والنجيل ويعتبر ميناء صيد التلول هو أكبر هذه الموانئ حيث يستقبل أكثر من 80 % من إجمالي الصيد بالبحيرة، وهذه الموانئ ذات إمكانيات محدودة مما يؤدي إلي صعوبة عمليات تداول الأسماك، ويبلغ متوسط إنتاج البحيرة والبحر أكثر من 4500 طن سنوياً (21) .

2-4 الموارد التعدينية والتنمية الصناعية:

تزرع سيناء بالعديد من الثروات التعدينية التي يمكن أن تشكل ركيزة لقيام العديد من الصناعات وفيما يلي عرض لأهم المناطق وأنواع المعادن المتواجدة بها: (20)

أ-منطقة الطيات التركيبية: تشغل هذه المنطقة حوالي 25 % من سيناء ،وتبرز فيها كتل جبليية منتظمة أهمها جبل الحلال وجبل يلق والجدي، وتقع جميعها علي خط واحد والي الشمال منه تقع مجموعة أخرى علي خط موازي لها ،وتضم جبال ريسان عنيزة والمغارة، ويوجد بهذه المنطقة الفحم والذي يقدر مخزونه بحوالي 81 مليون طن. (23) وبعض الخامات التي تستخدم في صناعة مواد البناء مثل(الزلط-الحجر الجيري-الطفلة-الرخام-الدولوميت-الألونيت-الرصاص).

ب-منطقة الساحل الشمالي:تغطي حوالي 12.5 % من مساحة سيناء ، ويوجد بها الرمال السوداء والخفاف والرمل وملح الطعام.ونلاحظ أن النشاط التعديني في المحافظة ما زال محدوداً للغاية،ولا يزال في مراحله الأولى ،ولا يخرج عن دائرة نشاط شركة النصر للملاحات ممثلاً في ملاحه سبيكة والتي لا زالت في طور التكوين، كما توجد ثلاث ملاحات أخرى صغيرة مملوكة للقطاع الخاص.(23) والشكل رقم [3] يوضح أهم مناطق الثروات التعدينية ومناطق التنمية الصناعية بشمال سيناء.

ونلاحظ عدم وجود مراكز صناعية في سيناء عامة وشمال سيناء خاصة، فما زالت الصناعة في مراحلها الأولى، وبالتالي فهي لا تلعب دوراً مؤثراً في حركة النمو والتنمية الإقليمية بشمال سيناء. ونجد أن المنشآت الصناعية لا تتعدى كونها

مشروعات صغيرة، مثل الورش وصناعات تخليل الزيتون وبعض صناعات الأثاث الهامشية، حيث أن إجمالي العمالة بهذه المنشآت علي مستوى المحافظة لا يتعدى 421 عاملاً، أي بنسبة 0.3% من سكان المحافظة.(23)

2-4-1 التنمية الصناعية بالمشروع القومي لتنمية سيناء :

انطلاقاً من توفر الخامات التعدينية والتي حظيت بدراسات عملية تؤكد جدوى استغلالها في الصناعات المختلفة (الرخام وأحجار الزينة-الحجر الجيري-الطفلة-الجبس- الرمال الصفراء - الدولوميت - الرمال البيضاء-الرمال السوداء- ملح الطعام-الفحم -الكبريت) وانطلاقاً من أهمية هذا المجال قامت المحافظة مع أجهزة الدولة التخطيطية علي مستوى الدولة بتخطيط وتوفير تجمعات سكانية كبيرة علي المناطق الصناعية المزمع إقامتها في ثلاث مناطق صناعية: (20) أولها منطقة وسط سيناء (بغداد): لعمل منطقة صناعات ثقيلة بالقرب من منجم المغارة شرق قرية بغداد بمركز الحسنة بمساحة 14 كم² وتبعد عن ميناء العريش البحري مسافة 60كم، وتقوم علي المنتجات التعدينية وأهم الصناعات المزمع إقامتها هي (مصانع أسمنت-مصانع زجاج-مصانع رخام-مصانع لإنتاج الجير).

-ثانيها منطقة مدينة بئر العبد الصناعية: وتقام علي مساحة 1 كم² وتقع علي بعد 11 كم علي طريق بئر العبد المغارة، جنوب الطريق الإقليمي العريش /القنطرة وتبعد عن قناة السويس مسافة 85 كم وعن حدود مصر الشرقية 120كم، وهي منطقة صناعات متوسطة وخفيفة وأهم الصناعات بها (تجفيف الفاكهة-تصنيع وتخليل الزيتون-تعليب الأسماك-تصنيع المنتجات الخشبية-تصنيع المواد الجلدية- صناعات كيميائية).

- ثالثها منطقة الصناعات الحرفية

بالمساعيد (العريش): وتقع جنوب المساعيد بالعريش وتبعد عن ميناء العريش البحري مسافة 8 كم ومساحتها 1 كم² وأهم الصناعات المزمع إقامتها هي (مصانع الطوب الأسمنتي-خرطوم البلاستيك-تصنيع الأخشاب-مصانع بلاط موزايكو).

ومن المستهدف أن تستوعب مشروعات التنمية الصناعية بسيناء ما يقرب من ربع مليون فرصة عمل وبتكلفة استثمارية للبنية الأساسية 13.5 مليار جنية.(16) كما يوجد مناطق أخرى مثل منطقة وادي التكنولوجيا للصناعات الدقيقة ومنطقة شرق التفريعة ولكن لم يستدل على معلومات كافية عنهما.

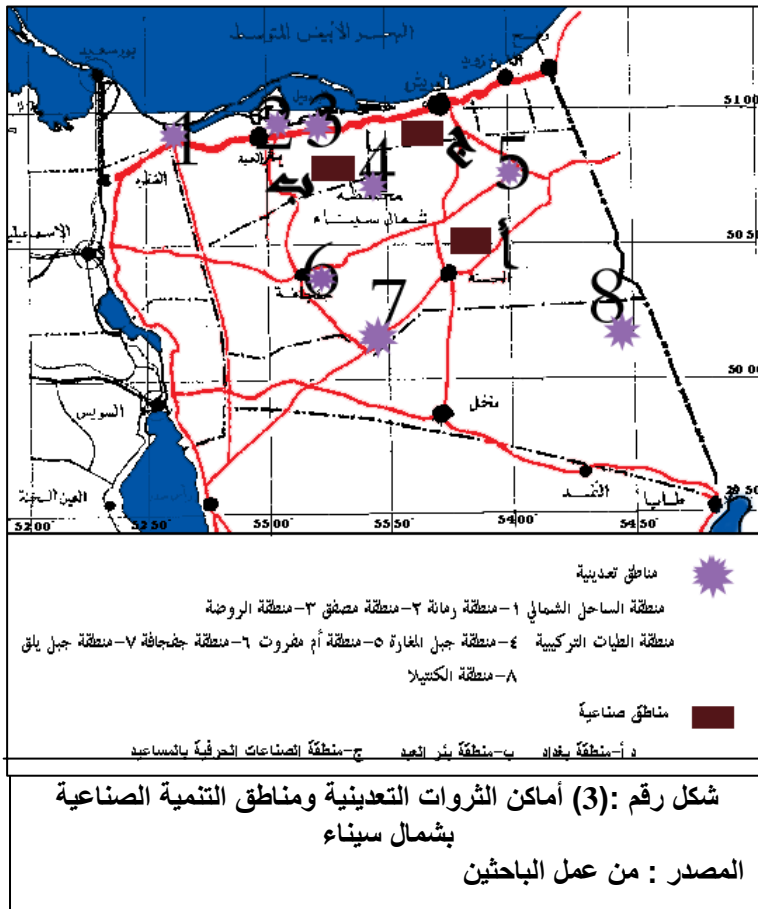
2-5 التنمية السياحية:

تعتبر السياحة من أهم مجالات التنمية بالمحافظة وذلك لشهرتها السياحية، ونلاحظ أن شمال سيناء تتمتع تقريباً بجميع أنواع ومجالات السياحة المعروفة في مصر وأهما ما يلي:

1-السياحة الثقافية: حيث يرجع اسم سيناء إلى سين اله القمر البابلي الذي كان

يعبد في غرب آسيا، وتعتبر شمال سيناء المدخل الشرقي لمصر من أهم المناطق التاريخية والتي تنتمي لعصور مختلفة وتوجد بها العديد من المدن التاريخية التي أنشئت على الفرع البيلوزي القديم للنيل وعلي طريق حورس الحربي الشهير، كما يوجد بها القلاع الحربية والتي كانت تؤمن حدود مصر الشرقية منذ أقدم العصور وأهم هذه الآثار ما يلي: (1) أ-المدن التاريخية: تزخر سيناء بالعديد من المدن التاريخية والتي تم بنائها منذ عصر الفراعنة قبل الميلاد لأغراض مختلفة منها المدن العسكرية والمدن التجارية مثل مدينة الفرما والعريش ونخل القديمة والفلوسيات ومدينة قسرويت والمحمدية .

ب-الطرق التاريخية: وأهم هذه الطرق طريق الحرب والتجارة ويعرف بطريق حورس الحربي و يبدأ من قلعة ثارو أو سيلا التي تقع علي مسافة 2 كم علي مقربة من مدينة القنطرة شرق الحالية حتى رفح، وطريق المحمل المقدس يمتد هذا الطريق بمحاذاة الساحل الشمالي، ويبدأ من بيت لحم ثم غزة بفلسطين ثم رفح فالعريش و الفلوسيات فالمحمدية، قتل الفرما و ينتهي في ثارو 2كم جنوب القنطرة شرق، وطريق الحج الإسلامي، والذي يعد من أهم الطرق الإسلامية في



شمال سيناء ويبدأ من عجروود غرب السويس مروراً بالناطير بمدخل صحراء التيه ثم وادي القريض ودبة البغلة ونخل حتى العقبة ممتداً إلى الأراضي الحجازية، كما توجد طرق أخرى أقل أهمية مثل طريق درب الشام وطريق درب الشعري وهذه الطرق كلها تمثل مركز جذب سياحي قوي بالمنطقة. (23)

ج- القلاع والحصون: كما ارتبطت أماكن إقامة القلاع الحربية والحصون والاستحكامات الحربية بالطرق التاريخية خاصة الحربية منها ونذكر منها قلعة العريش وقلعة نخل. (1)

2- السياحة الدينية: تشتهر شمال سيناء بالسياحة الدينية وذلك لتعدد الآثار الدينية بها منذ ارتباطها بخروج بني إسرائيل من مصر بقيادة موسى عليه السلام، ثم هروب السيدة مريم العذراء عبر الطريق الذي نسب إليها فيما بعد طريق المحمل المقدس، ثم الفتح الإسلامي بقيادة عمرو بن العاص عبر الطريق الحربي المشهور والذي أحد أسمائه الذي يعرف بها طريق الفتح الإسلامي، وأهم هذه الآثار الدينية هي:

أ- طريق الحج الإسلامي. ب- طريق المحمل المقدس. ج- منطقة المساعيد الإسلامية.

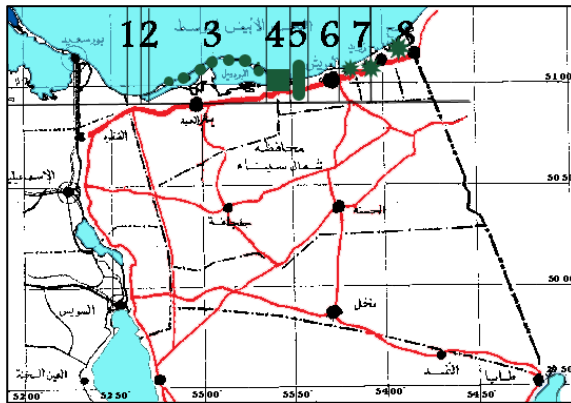
د- الكثير من الأديرة والكنائس، والتي يعود تاريخها إلى الإغريق والرومان.

3- السياحة الترفيهية (الشاطئية): إن الظروف الطبيعية لساحل شمال سيناء متنوعة ومختلفة عن بعضها طبيعياً وتضاريسياً وديموغرافياً، ومنها ما هو مستقل حالياً مثل شواطئ (رفح-الشيخ زويد-العريش-المساعيد-رمانه) ومنها ما هو مهياً للاستغلال (المصيصة-نجمة سيناء-الخروبة) أيضاً هناك شواطئ ما زالت بكر تماماً مثل شواطئ (أبو شنار-أبو سكيك-أبو صقل-الميدان-بحيرة البردويل وجزرها الداخلية-بالوظة). (22)

4- السياحة الجيولوجية: حيث كانت شمال سيناء المصدر الذي حصل منه القديس علي النحاس والفيروز، وكان ذلك من مناطق المغارة وسراييط الخادم، كما تشتهر شمال سيناء بعدد من الواحات والعيون الطبيعية نذكر منها واحة عين القديرات بالقسيمة، وعين القديس، والسدود والوديان والجبال. (9) بالإضافة إلى عين الجديرات والتي تعد أحد معالم القطاع الأوسط لسيناء. وترجع أهميتها في كونها العين الطبيعية ربما الوحيدة في شمال سيناء التي تجود بمياهها العذبة في وسط منطقة صخرية بالقرب من القسيمة. (1)

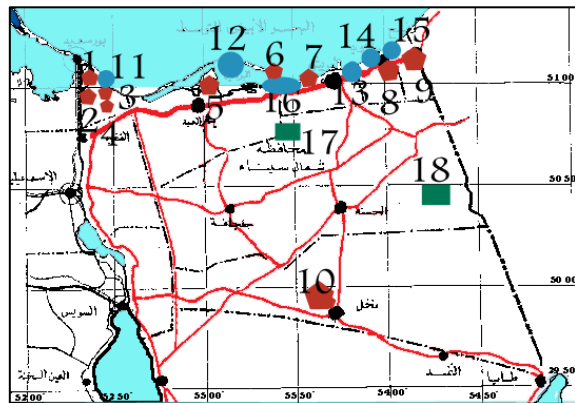
5- سياحة الحميات: أعلنت مناطق الزرائق وبحيرة البردويل والأحراش الممتدة من مدينة العريش شرقاً إلى الحدود الدولية في رفح بما في ذلك الكتبان الرملية الشاطئية مناطق محمية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لسنة 1985. (23)

6- السياحة العلاجية: تتنوع أنواع السياحة العلاجية في شمال سيناء والتي تساعد علي الشفاء من الكثير من الأمراض والتي تتمثل في ما يلي:
أ-أنواع النباتات الطبية الفريدة والتي يستخلص منها العقاقير الطبية.



قطاعات السياحة الشاطئية	
1- قطاع بالوظة /رمانه ٢- قطاع الخمديات ٣- قطاع بحيرة البردويل ٤- قطاع بحمية الزرائق	
٥- قطاع غرب العريش ٦- قطاع مدينة العريش ٧- قطاع شمال شرق العريش ٨- قطاع بحر العميد/الشيخ زويد	
● سياحة اليوم الواحد	■ سياحة الحميات
● مشروعات اسكان سياحي	★ سياحة عالية

شكل رقم (5) مناطق التنمية السياحية بشمال سيناء طبقاً للمشروع القومي لتنمية سيناء المصدر : من عمل الباحثين



● سياحة ثقافية ودينية	● سياحة ترفيهية شاطئية	● سياحة الحميات
1- الخمديات ٢- القرا ٣- قاطية ٤- قسرويت	11- رمانه 1٢- القلس	1٦٥- بحمية الزرائق
٥- مصفق ٦- القلوسيات ٧- المساعيد	1٣- المصيصة 1٤- الريسة	٨- الشيخ زايد ٩- رفح ١٠- نخل
1٥- الفيروز	1٧- جبل المغارة	1٨- عين الجديرات

شكل رقم (4) أهم المناطق السياحية في شمال سيناء المصدر : من عمل الباحثين

ب-الرمال السوداء . ج-العيون الطبيعية والتي

تندفق منها المياه المعدنية.

د-البحيرات والتي تحتوي علي نسبة عالية من أملاح الكبريتات .

و-مناخ وسط سيناء والذي يمتاز بقلّة نسبة الرطوبة .

7- سياحة الصحاري والسفاري: وتمتاز شمال سيناء بأنواع التضاريس الطبيعية المختلفة والشبكة من سهول ممتدة واسعة ومناطق الهضاب والتلال والكتبان الرملية والتي تشكل منظومة بصرية رائعة، كما تتمتع بالعديد من أنواع النباتات والطيور والحيوانات البرية النادرة، مما يجعلها تصلح لعمل سباقات السيارات والدراجات النارية والإبل. (19) والشكل رقم [4] يوضح أماكن السياحات المختلفة بشمال سيناء.

2-5-1 التنمية السياحية بالمشروع القومي لتنمية سيناء:

وتتمثل في الاستفادة بما تزخر به شمال سيناء من مقومات سياحية ووجود بيئتين سياحيتين متميزتين هما البيئة الساحلية (البحر المتوسط وبحيرة البردويل) والبيئة الصحراوية (الجبال والوديان والعيون الطبيعية)، وتنوع مقومات الجذب السياحي (طبيعية-تاريخية-سياحة ترانزيت-الواحات الطبيعية-مشاهدة الطيور-سياحة اليخوت الخ) وعليه تحددت أنواع السياحات علي النحو التالي(السياحة الشاطئية-سياحة المؤتمرات-السياحة العلاجية-التاريخية-الدينية-البيئية-الصحراوية-سياحة الواحات-سياحة اليخوت والرياضات المائية-سياحة الترانزيت).

ويعتمد فكر التخطيط السياحي بالمحافظة علي تقسيم الساحل الشمالي إلي 8 قطاعات يوضحها الشكل رقم (5) لكل منه صبغة خاصة تميزه عن غيره وهي (بالوظيفة-رمانة-المحميات بحيرة البردويل-محمية الزرانيق-غرب العريش-مدينة العريش-شمال شرق العريش-الشيخ زويد-رفح). (20) وهناك مشروعات سياحية تتمثل أهمها في إنشاء أكبر مدينة سياحية عالمية شرق العريش علي مساحة 21 كم² تزداد إلى 30 كم²، بها منتجعات سياحية ومدينة ملاهي ومدينة علاجية ومراكز مؤتمرات ومعارض ومتاحف ونوادي جولف وفروسية وهجن وسباق سيارات ومركز تجاري عالمي لرجال الأعمال.

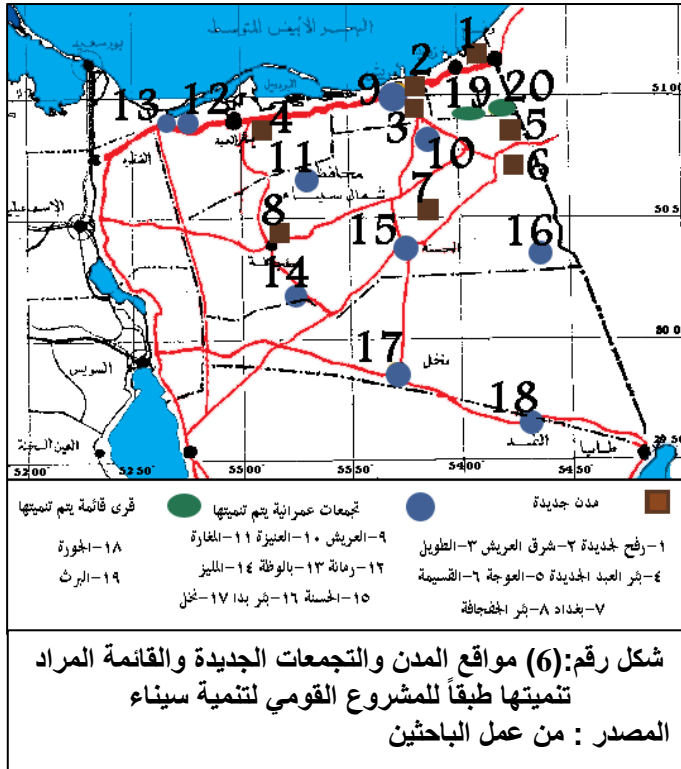
2-6 التنمية العمرانية:

ينتشر العمران في شمال سيناء في شكل تجمعات مركزة علي طول عدة محاور، أهمها علي الإطلاق المحور الشمالي والذي يبلغ طوله 156 كم، والتجمعات علي طول هذا المحور ترتبط بأنشطة الزراعة والصيد والخدمات. أما المحور الأوسط والجنوبي الممتد عبر منطقة المضائق حتى الحسنة ونخل فتقل فيه التجمعات من حيث العدد والأحجام ويزيد التباعد بينها. وهناك عدة محاور فرعية أهمها المحور الغربي علي طول خليج السويس والمرتبطة بأنشطة التعدين، وأخيراً المحور الشرقي والممتد من طابا حتى

رفح والذي يمثل تمييزته ضرورة وطنية. (23)

كما نلاحظ أن تجمعات العمران المستقرة في شمال سيناء تتركز في نقاط محددة لا تتغير عبر تاريخها، وجاء هذا التركيز في مناطق محددة لأسباب مختلفة قد تكون أسباب تاريخية مثل نخل والحسنة الواقعتين علي درب الحج القديم أو لأسباب إدارية مثل العريش أو لأسباب سياسية مثل المدن الواقعة علي طريق حورس القديم مثل رمانة، أو التجمعات المرتبطة بالتعدين مثل جبل المغارة كما ظهرت بعض التجمعات حول الأبار والعيون والوديان. وتنقسم التجمعات العمرانية في شمال سيناء بدورها إلى تجمعات حضرية وريفية. (8)

أ- التجمعات الحضرية: ويتكون الهيكل العمراني فيها من مجموعة التجمعات السكنية، وقد أطلق عليها اسم مدن مجازاً فهي تجمعات صغيرة تحولت إلى تجمعات حضرية نتيجة التقسيم الإداري ونتيجة لتزويدها ببعض الإدارات الحكومية، وتتباين حجم هذه المدن تبايناً شديداً من حيث الحجم وعدد السكان، والهيكل العام لهذه المدن عبارة عن طريق رئيسي تصطف علي جانبيه



مسكن من دورين علي الأكثر وان بدأت تظهر بعض المساكن الحديثة التي ترتفع إلى أربعة أدوار أو أكثر. (24) وقد سبق التعرض لحجم التجمعات السكنية في مراكز شمال سيناء المختلفة، جدول رقم [2]، ورأينا أن مدينة العريش تصدر القائمة بنسبة 40 % من السكان ثم يليها باقي المراكز (رفح-بئر العبد-الشيخ زويد-الحسنة-نخل) علي الترتيب وتأتي نخل في آخر القائمة بنسبة 3.6 % من السكان.

ب- التجمعات البدوية: وتشهد مراكز شمال سيناء تجمعات كبيرة من البدو ولكنها تناقصت من 53 % عام 1982 إلى 41 % عام 1996. (24)

2-6-1 التنمية العمرانية بشمال سيناء طبقاً للمشروع القومي لتنمية سيناء:

من المستهدف إنشاء مدن جديدة مثل (مدينة شرق العريش - مدينة بئر العبد الجديدة - مدينة بئر الجفافة-الطويل-القسيمة- العوجة-بغداد). وتنمية مدن وتجمعات عمرانية قائمة مثل (العريش-لخن-الريسان- العنيزة-السر-رمانة-بالوظة -المغارة- الحسنة-نخل-المليز-بئر-بدا-ثمادة-التمد-العجروود الجديدة). وتنمية 29 قرية أهمها الجورث و البرث.

2-7 طرق ووسائل النقل:

تعتمد نظرية أقطاب التنمية علي تنفيذ عدد من المشروعات التي تعزز عملية التنمية، سواء الذي يتم تنفيذه فعلاً أو المخطط بالمشروع وأهم هذه المشروعات ما يلي: (23)

1-تعزيز سبل النقل والاتصالات الدولية من خلال مشروعات دولية عملاقة مثل مشروع الجسر البري الذي يربط مصر والمملكة العربية السعودية، والطريق الساحلي الدولي الذي يربط غرب آسيا بمصر ومنها إلى شمال أفريقيا، ومشروعات الربط الكهربائي مع الأردن وفلسطين ودول المشرق العربي، ومشروعات المناطق الحرة وموانئ تداول الحاويات بنظام الترانزيت لخدمة السفن العملاقة.

2-تحقيق الربط بين سيناء وبقية أقاليم الجمهورية من خلال إنشاء خط للسكة الحديدية فوق قناة السويس، وكباري عملاقة لنقل الحركة بين شرق وغرب القناة (كوبري الفردان-كوبري القنطرة)، بالإضافة إلى تدعيم المعديات القائمة وتشتمل شمال سيناء على وسائل نقل مختلفة (بري-بحري-جوي) يمكن حصرها فيما يلي:

1-النقل البري: ويتضمن الطرق المرصوفة وخطوط السكك الحديدية:

أ-**الطرق المرصوفة:** تتمتع شمال سيناء بفضل موقعها الاستراتيجي بشبكة متكاملة من الطرق من قديم الزمان، وقد تم رصف هذه الطرق في الوقت الحاضر واستكمالها لتواكب الحركة المرورية المطلوبة، وتنقسم هذه الطرق بطبيعة الحال إلى طرق قومية وإقليمية ومحلية. وقد بلغ مجموع أطوال هذه الطرق حوالي 2734 كم، مع ملاحظة تداخل بعض الطرق مع جنوب سيناء، وتبلغ أطوال الطرق الموجودة داخل شمال سيناء فقط حوالي 1900 كم. (26)

وهذه الطرق تنقل الحركة داخل سيناء من الشرق للغرب ومن الشمال للجنوب والعكس، كما أنها أيضاً تنقل الحركة من والى باقي مصر، ولكن لا ترتبط سيناء نفسها بمصر إلا عن طريق نفق الشهيد أحمد حمدي في الجنوب. إلا أنه تم مؤخراً إنشاء كوبري القنطرة (كوبري السلام) فوق قناة السويس، والذي سيساعد في إنهاء عزلة سيناء. (13)

ب-**السكك الحديدية:** لا يوجد حالياً امتداد للسكك الحديدية داخل سيناء، إلا أنه تم عمل كباري للسكك الحديدية أربع مرات فيما قبل علي قناة السويس، ولكن دمروا كلهم خلال الحروب المختلفة. وقد تم الآن إقامة كوبري الفردان الجديد المتحرك للسكة الحديد. (3) ويجري استكمال الخط الحديدي الإسماعيلية /رفح. (12)

2-**النقل البحري:** تشرف شمال سيناء علي ساحل البحر الأبيض المتوسط بامتداد يصل إلى 220 كم، ويوجد عليه ميناء العريش وهو من الموانئ الهامة في مصر، حيث يتم تصدير الفحم والملح وممارسة أنشطة الصيد من خلاله. (20)

3-**النقل الجوي:** نظراً لطبيعة شمال سيناء وتميزها السياحي، فقد كان لوجود مطار فيها شئ ضروري، فكان مطار العريش والذي يجري تطويره الآن ليصبح مطار دولي. كما يوجد مطار محلي بمدينة الشيخ زويد.

2-8 التغذية بالمياه في شمال سيناء: يستخدم السكان نوعين من المياه:

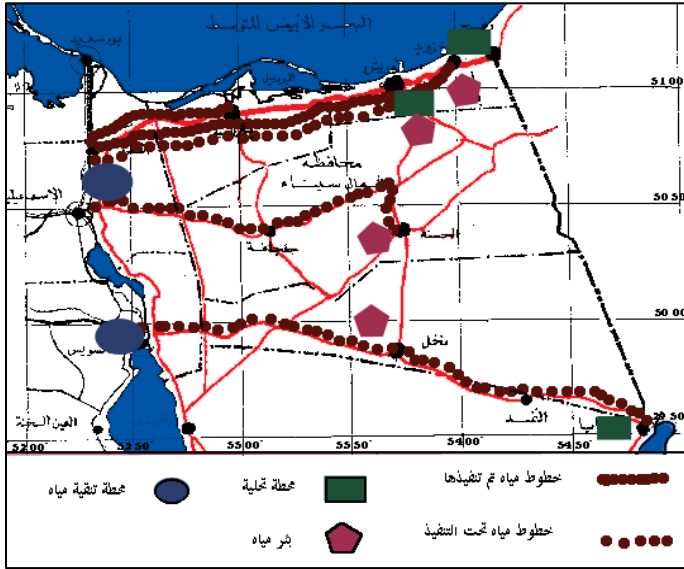
(23)

أ-مياه الشرب العذبة المنقولة بالشاحنات من القنطرة والمياه الناتجة من وحدات إزالة الملوحة للمياه الجوفية وكذلك خط المواسير ذات قطر 300 مم والذي ينتهي عند مدينة بئر العبد وسعته 4000 م³/يوم، وكذلك الخط الذي تم الانتهاء منه مؤخراً القنطرة -العريش بقطر 700 مم.

ب-المياه الجوفية المالحة وتستخدم في الأغراض لمنزلية والتجارية لاحتوائها علي نسبة مرتفعة

من الأملاح الذاتية. وعليه يبلغ متوسط إنتاج المياه في شمال سيناء حوالي 69820 م³/يوم. (23) وبهذا الشكل تعاني شمال سيناء من عدم توفر الاحتياجات اللازمة المياه وهي دعامة أساسية في عملية التنمية

2-9 الطاقة الكهربائية:



مم والذي ينتهي عند مدينة بئر العبد وسعته 4000 م³/يوم، وكذلك

شكل رقم: (7) مياه التغذية بشمال سيناء

المصدر: من عمل الباحثين

الكهرباء هي العنصر الأساسي بعد المياه لعمليات التعمير المختلفة، وبالنسبة للتنمية بشمال سيناء فإن التغذية الكهربائية وضمان استمرارها في سهولة ويسر وبسعر مناسب يعتبر من أهم الأساسيات لتمكين الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية والسياحية المتميزة للمنطقة. وحالياً تختص شركة كهرباء القناة دون غيرها لتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمشاركين علي الجهود المنخفضة والمتوسطة في شمال سيناء، وما زالت شمال سيناء تعاني من النقص في هذه الخدمة الرئيسية لعملية التنمية فعلي سبيل المثال يتبع مركز الحسنة 20 قرية لا تخدم الكهرباء خمسة منهم ويتبعها 108 تابع لا تخدم الكهرباء سوي ستة توابع فقط، وفي مركز نخل لا تخدم الكهرباء سوي ستة قري فقط من عدد عشرة قري تتبع المركز وتابعين فقط من جملة التوابع وعددهم 49 تابع. (23)

2-10 شبكات الصرف الصحي بشمال سيناء:

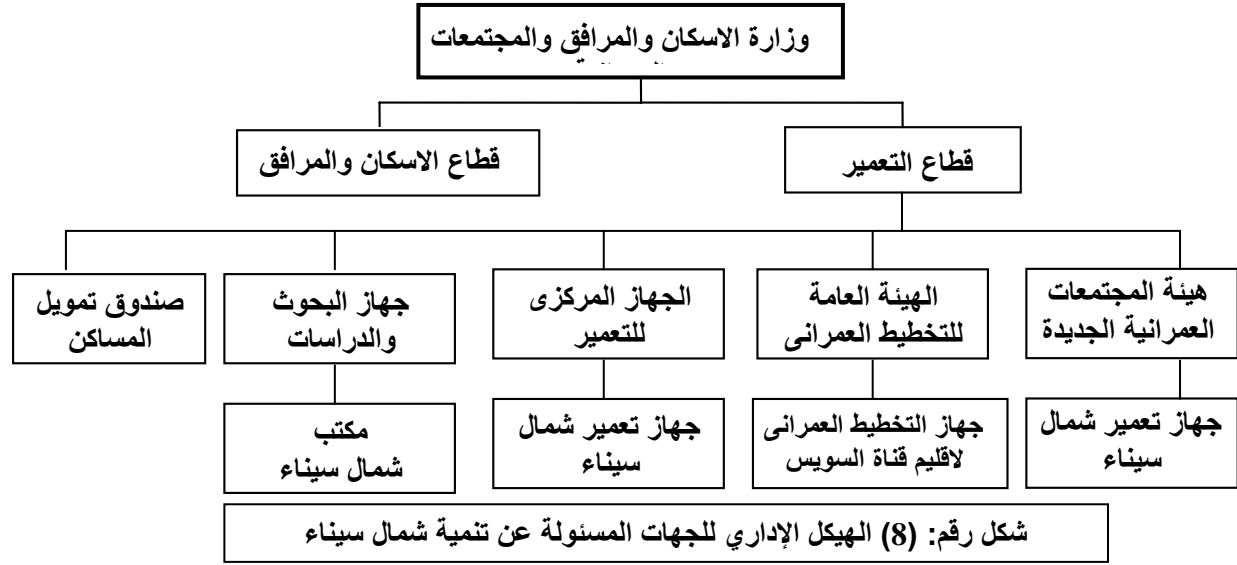
تفتقد كل المحافظة لأنظمة الصرف الصحي فيما عدا حي المساعيد الذي تم عمل شبكة للصرف الصحي به بتكلفة 1.7 مليون جنيه. وتستخدم حالياً الأنظمة التقليدية القديمة من الخزانات وخلافه. (23)

2-11-11 مرتكزات التنمية:

عملية التنمية الإقليمية الشاملة لها مرتكزات تركز عليها حتى تصبح عملية متكاملة ويكتب لها النجاح، ولا تصبح مجرد جهود مبعثرة وتضيع هباء، وبدراسة الوضع بشمال سيناء يمكن تحديد أهم المرتكزات في الآتي:

2-11-1 إدارة التنمية:

انضمت سيناء إلي الإدارة المحلية لأول مرة بالقرار الجمهوري رقم 811 لسنة 1974 وتتبع محافظة شمال سيناء إقليمياً إقليم قناة السويس والذي يضم ستة محافظات (محافظة شمال سيناء-جنوب سيناء-بور سعيد-الإسماعيلية-السويس-الشرقية). وصدر القرار الجمهوري رقم 84 لسنة 1979 بتقسيم سيناء إلي محافظتين هما شمال وجنوب سيناء وتنقسم محافظة شمال سيناء إدارياً إلي ستة مراكز إدارية وهي (العريش-رفح-الشيخ زويد-العريش-بئر العبد-نخل-الحسنة) ، ويدخل في نطاقها 81 قرية و459 قرية تابعة وتجمع بدوي. (20) وقد اختيرت مدينة العريش لتكون عاصمة شمال سيناء حيث أنها أكثر مدن شمال سيناء حضرية وأعلام كثافة سكانية.



وتتبع شمال سيناء تعميروياً جهاز تعمير سيناء والذي يتبع الجهاز المركزي للتعمير والذي يتبع بدوره قطاع التعمير التابع لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ويختص الجهاز المركزي للتعمير وجهاز تعمير سيناء بتنفيذ الخطط والمشاريع التي يضعها قطاع التعمير والتي يقوم بدراساتها جهاز آخر يتبع قطاع التعمير وهو جهاز البحوث والدراسات والذي يتبعه مكتب تنمية سيناء، كما أن لمحافظة شمال سيناء جهازاً مستقلاً للتنمية (جهاز تنمية شمال سيناء) والذي يتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والذي يتبع بدوره قطاع التعمير. ويوضح شكل رقم [8]، الهيكل التنظيمي لهذه الإدارات. ويقصر بذلك دور جهاز تنمية شمال سيناء علي تنفيذ الخطط ومتابعتها .

-ويتضح مما سبق ومن خلال بعض الدراسات السابقة بعض نقاط الضعف في الإدارة وهي:

- 1- تعدد جهات الموافقة علي المشروعات والاستثمارية مما يستنفذ جهداً ووقتاً كبيراً من المستثمرين.
- 2- عدم وجود اللامركزية في إدارة عملية التنمية .
- 3- الشروط التي تضعها الحكومة والخاصة بمنع ملكية الأرض في المشروعات الصناعية علي وجه الخصوص والسماح باستغلال الأرض لفترة زمنية محدودة فقط (نظام B.O.T) يعرقل من عملية جذب الاستثمارات. (16)

2-11-2 آلية التنمية:

بدراسة المشروع القومي لتنمية سيناء نجد أن الدولة تقوم بعمل البنية الأساسية بحوالي 10-30 %، ويقوم القطاع الخاص الوطني والإقليمي والعالمي بعمل تنمية زراعية وصناعية وتعدينية وبناء مدن وقرى جديدة مع تطوير القائمة منها لهذه التجمعات البشرية. (23) وتقوم الحكومة بمحاولة جذب الاستثمارات والسكان عن طريق:

تقديم تسهيلات مختلفة تتمثل في عمل البنية الأساسية.
بناء القرى لتوطين القائمين علي زراعة أراضي ترعة السلام.
تخفيض ثمن الأرض بالنسبة لصغار المنتفعين.
تقسيم ثمن الأرض علي 15 سنة، ويكون بداية السداد بعد أربعة سنوات من تاريخ إطلاق المياه.
ومع ذلك نجد هذه التسهيلات ليست كافية لتحقيق الأهداف المرجوة من تنمية شمال سيناء وذلك لوجود بعض نقاط الضعف والتي تنفر المستثمرين من الاستثمار في هذا الجزء الغالي من أرض مصر وهي:

- 1- تعدد الرسوم التي تفرض علي المشروعات الاستثمارية.
- 2- عدم وجود تيسيرات أو إعفاءات جمركية أو ضريبية كما هو الحال في المدن والمناطق الجديدة. (16)
- 3- عدم مراعاة بعض المستثمرين للبعد الاستراتيجي للمحافظة وعدم جدية آخرون، تجعل البعض منهم يلجأ إلي المضاربة بالأرض بعد الحصول عليها وعدم استكمال البنية الأساسية.
- 4- عدم وجود مشاريع عملاقة إنتاجية ذات كثافة عمالية عالية للمساهمة في جذب السكان وتوطينهم .
- 5- عدم إدخال صناعات تكنولوجية متقدمة تعطي للمحافظة أهمية استراتيجية أخرى صناعية.

2- مؤشرات التنمية وتقييم معدلات الأداء بالمشروع القومي لتنمية سيناء: (22)
بمقارنة الاعتماد المخطط بالوثيقة الرئيسية للمشروع القومي لتنمية سيناء برمتها، مع التمويل الذي أتيح خلال الخطة الخمسية الثالثة والرابعة 2002/94 (شكل رقم [9]) يتضح الآتي:

- 1- تدني نسبة الاعتماد المتاح مقارنة بالمخطط بالوثيقة خاصة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والبنية الأساسية، حيث بلغ المتوسط العام للمتاح بالنسبة للمخطط بالوثيقة 27.3%.
- 2- وجود تباين شديد بين القطاعات المختلفة للمشروع القومي فيما يتعلق بنسب التنفيذ مقارنة بالمخطط بالوثيقة والجدول رقم [4] يوضح هذه نسب التنفيذ في القطاعات المختلفة :

جدول رقم (4): نسب التنفيذ في القطاعات المختلفة للمشروع القومي بسيناء خلال الخطة الخمسية الثالثة والرابعة (22)

م	القطاع	نسبة التنفيذ %	م	القطاع	نسبة التنفيذ %
1	الكهرباء والطاقة	40.6	2	الزراعة	31.6
3	البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية	26.6	4	النقل والمواصلات	55.5
5	الصناعة والتعدين	16.8	6	التنمية العمرانية	2.4
7	التنمية البشرية	43.9	8	السياحة	5.0

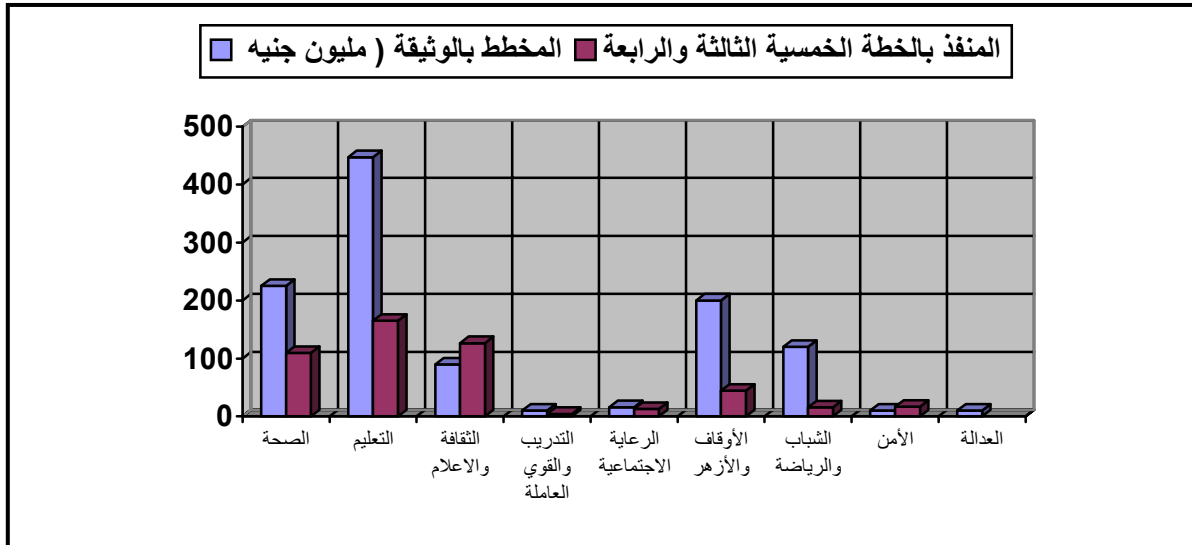
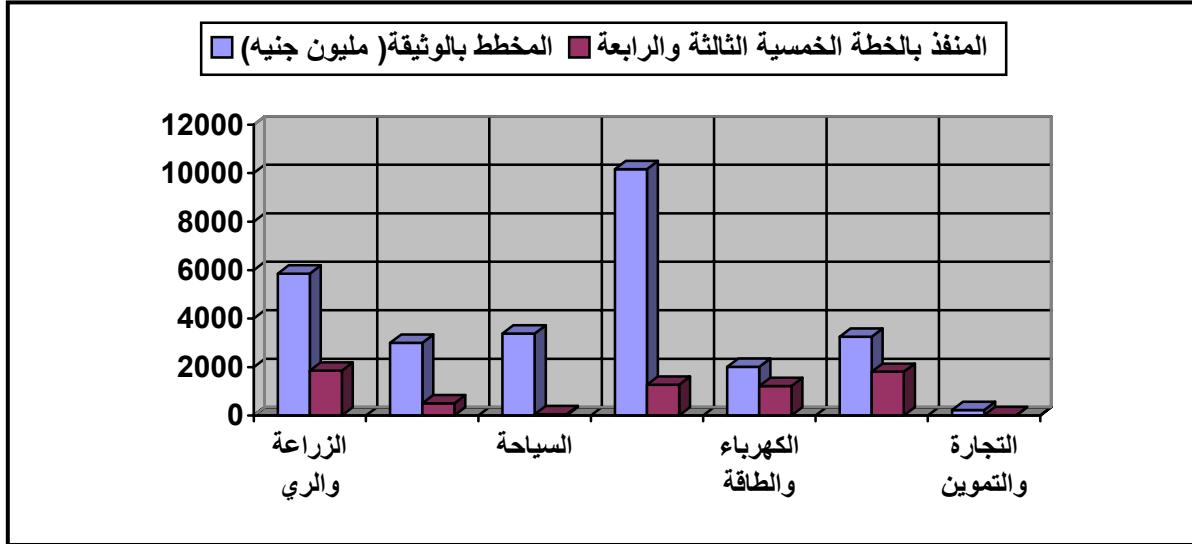
3- تعطي النسب السابقة مؤشراً علي أن حركة التنمية بالقطاعات تفتقد إلى التزامن مما يعرض الاعتماد المتبادل بين القطاعات لصعوبات قد تؤخر الاستفادة لما يتم إنجازه في قطاع معين. ويتضح ذلك من خلال:

قطاعات البنية الأساسية في مجالات الكهرباء ومياه التغذية والصرف الصحي ما زالت تحتاج إلي استكمال فهي حتى الآن لا تفي بحاجة السكان الأصليين في شمال سيناء، وعلي سبيل المثال يتبع مركز الحسنة 20 قرية لا تخدم الكهرباء خمسة منهم ويتبعها 108 تابع لا تخدم الكهرباء من هذا العدد سوي ستة توابع فقط، ومركز نخل لا تخدم الكهرباء سوى ستة قرى فقط من عشرة قرى تتبع المركز و تابعين فقط من جملة التوابع وعددهم 49 تابع.

تعاني شمال سيناء من عدم توفر الاحتياجات اللازمة من المياه وهي الدعامات الأولى في عملية التنمية. فبناءً علي عدد السكان المستقبلي لشمال سيناء يمكن تقدير الاحتياجات المستقبلية بحوالي 343000 م³/يوم، هذا بالإضافة إلي 12640 م³/يوم، احتياجات سياحية وذلك حتى عام 2017، وقد اتضح لنا أن قدرة التغذية الحالية بالمياه في شمال سيناء تبلغ 69820 م³/يوم، وعليه يمكن التوصل إلي عدم كفاية المصادر الحالية لأعمال التطوير المستهدفة في المنطقة.

3- تفتقد معظم التجمعات السكانية القائمة لأنظمة الصرف الصحي .

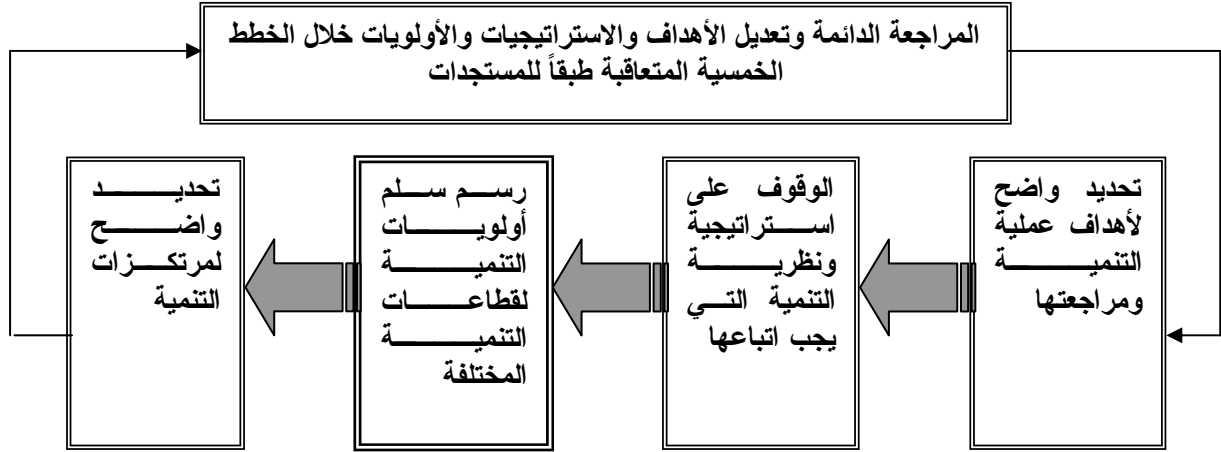
4- التنمية العمرانية كظهير لعملية التنمية الشاملة حتى الآن لا تتناسب وحجم التطور المتوقع للمنطقة واللازمة لتوطين حوالي ثلاثة ملايين نسمة.



شكل رقم (9) الاستثمارات المخططة بالوثيقة مقارنة بالمتاح بالخطة الثالثة والرابعة
المصدر : من عمل الباحثين

ثالثاً : مقترح لسياسات واستراتيجية التنمية الشاملة بشمال سيناء :

في ضوء ما تقدم من دراسات لمفاهيم التنمية الإقليمية الشاملة، ومقومات التنمية، والسياسات الحالية لتنمية شمال سيناء، ومؤشرات التنمية بها تمت محاولة لوضع مقترح لسياسات التنمية بشمال سيناء، تبدأ بتحديد أهداف عملية التنمية، ثم استراتيجية ونظرية التنمية، قطاعات ومراكز التنمية.



شكل رقم: (10) الإطار العام المقترح لسياسات التنمية الشاملة بشمال سيناء

3-1 أهداف عملية التنمية:

لا بد أن يكون لعملية التنمية الإقليمية في شمال سيناء عدة أهداف تتلخص في النقاط التالية:

أ- أهداف اقتصادية :

1-تحقيق تنمية شاملة لسيناء خلال مجموعة خطط خمسية قادمة.

2-تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع للاستثمارات في كافة أجزاء سيناء.

3-تعظيم استخدام الموارد المتاحة البشرية والطبيعية والمالية.

4-إقامة مناطق تنمية تعتمد علي التنوع والتكامل الإنتاجي.

5-المساهمة في زيادة الناتج القومي ودعم ميزان المدفوعات.

ب- أهداف اجتماعية:

1-دمج سيناء في الكيان الاجتماعي مع باقي الأقاليم والمناطق ضمن برنامج متكامل لتنمية مصر.

2-المساهمة في حل مشكلة الزيادة السكانية والخروج من الوادي إلى سيناء .

3-المشاركة في حل مشكلة البطالة.

ج- أهداف سياسية:

1-دعم البعد السياسي الأمني للحدود المصرية ناحية الشمال الشرقي.

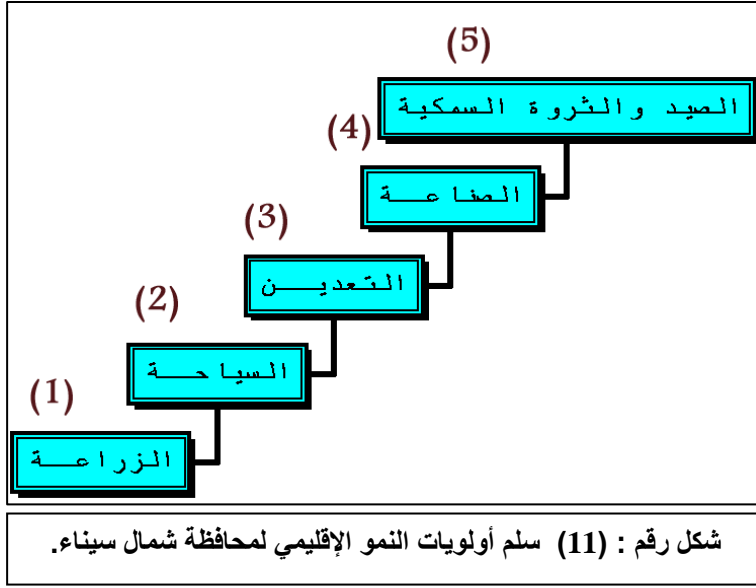
3-2 إستراتيجية ونظرية التنمية:

بما أن المطلوب هو تحقيق الفعالية الاقتصادية مع تحقيق بعض العدل والمساواة في الإقليم، لذلك نؤيد استراتيجية الانتشار المركز التي تنتهجها الدولة، ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية وجود لامركزية إدارية وتوافر الهياكل الأساسية والخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق، كما أن نظرية أقطاب النمو في برنامج التنمية المقترح مناسبة، وذلك لتوافقها مع استراتيجية الانتشار المركز المتبع في عملية التنمية بالإقليم حيث أن عملية التنمية تبدأ في بعض القطاعات أو الصناعات أو الأنشطة الرائدة، وهذه القطاعات تعمل كأقطاب تنمية تنتشر بعد ذلك تلقائياً لبقية القطاعات أو الصناعات أو الأنشطة أو لبقية الأقاليم لتعمل على تنميتها، ومن خلال العلاقات المتبادلة بين الأقاليم الرائدة والنامية يتحقق التوازن ليحل محل اللاتوازن الموجود .

3-3 قطاعات التنمية:

يتضح لنا من تحليلات الوضع الراهن أن محافظة شمال سيناء تمتلك العديد من المقومات والدعامات الاقتصادية التي تؤهلها للخروج من حالة العزلة الشديدة التي عاشتها شبه جزيرة سيناء على مر العصور، وتضعها بالتالي على طريق النمو الذاتي، وتمكننا هذه الحقيقة من صياغة أمرين في غاية الأهمية:

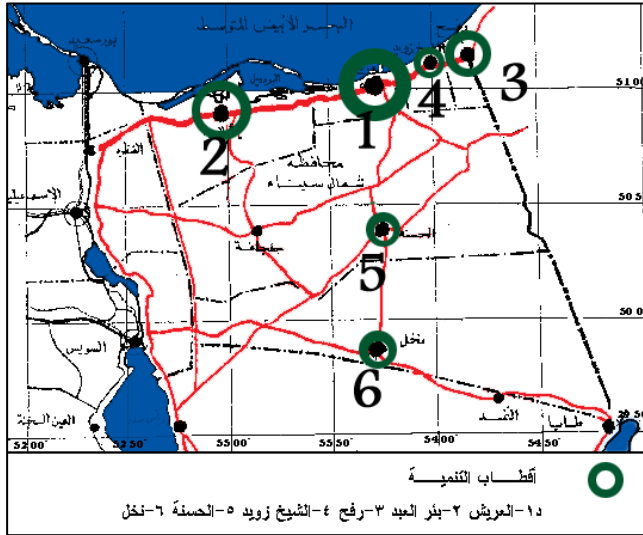
1-بناء سلم أولويات النمو الإقليمي لمحافظة شمال سيناء، وهو السلم الذي تظهر درجاته المختلفة للأنشطة الاقتصادية الرائدة كدرجات متتابعة أولها النشاط الرائد الأول يليه النشاط الأقل أهمية،إلى أن نصل إلي آخر السلم مع أقل الأنشطة



أهمية.ومن خلال ما تقدم من دراسات للوضع الراهن بالنسبة لقطاعات التنمية المختلفة، يتضح لنا أن نشاط الزراعة يجب أن يتصدر سلم الأولويات، حيث أن المحافظة تمتلك وفرة في الأراضي الزراعية والتي لا ينفصها سوى المياه الصالحة للري، كما يعتبر نشاط الزراعة من الأنشطة التنموية الرئيسية سواء على المستوى القومي أو على المستوى المحلي لما يوفره من غذاء للسكان ومادة خام للصناعة وكسلع غذائية تدعم النظام التجاري،فضلاً على أن هذا النشاط يعتبر من الأنشطة كثيفة العمالة التي تمتص جزءاً لا بأس به من قوى العمل التي تتولد سنوياً،كذلك فإن الخصائص الهامة لنشاط الزراعة هو ربط الإنسان بالأرض، الأمر الذي يحقق أهم هدف من أهداف

إستراتيجية تنمية شمال سيناء وهو تحقيق الأمن القومي بزيادة الكثافة السكانية في هذا الإقليم الذي يمثل البوابة الشرقية لجمهورية مصر العربية يلي قطاع الزراعة قطاع السياحة في المركز الثاني،فهو نشاط هام جداً بالنسبة للمحافظة لما يمكن أن يدره على المحافظة من دخل قومي سريع من خلال بعض المجهودات البسيطة التي تساعد في إبراز إمكانيات شمال سيناء السياحية والتي سبق توضيحها سابقاً فهي تمتلك جميع المقومات السياحية اللازمة لأن تحتل المحافظة مركز نسبي متقدم في مجالات السياحة الداخلية والخارجية.وعلى الدرجة الثالثة من سلم أولويات النمو الإقليمي للمحافظة يقف النشاط التعدين بما تزخر به أرض شمال سيناء من ثروات تعدينية هامة،تؤهل المحافظة لتكون من أهم مناطق مصر التعدينية في بعض المجالات كالفحم والملح. وفي الدرجة الرابعة تأتي الصناعة لمحدودية نشاطها الحالي وللظروف الأمنية لموقع شمال سيناء الجغرافي والتي تعوق توطين صناعات ضخمة.ويمكن أن تحتل الثروة السمكية ونشاط الصيد الدرجة الخامسة من خلال الاستغلال الأمثل لشاطئ البحر المتوسط التي تطل عليه المحافظة مع بحيرة البردويل.

2-التعرف على خريطة أقطاب التنمية بمحافظة شمال سيناء، بحيث يكون واضحاً أمامنا مركز قطب النمو،والمحيط



شكل رقم (12) أقطاب التنمية بشمال سيناء
المصدر : من عمل الباحثين

التنموي الخاص به،وهو المحيط الذي يكون محلاً للإشعاعات التنموية التي تنبثق من مركز القطب التابع له، وهنا يمكننا استنتاج ستة أقطاب تنموية متفاوتة في مراكزها النسبية، فيحتل المركز الأول بلا منازع مدينة العريش باعتبارها عاصمة المحافظة وتحتوي على معظم الأنشطة الهامة بالمحافظة، يليها مباشرة بل ويمكن أن ينافس قطب العريش في الريادة التنموية لمحافظة شمال سيناء مركز بئر العبد باعتبار أن الطاقات التنموية لهذا المركز ضخمة،ويتوقف هذا الاستنتاج على مقدار التقدم الذي سوف تشهده الزراعة والصناعة بهذا المركز. ويعقب ذلك القطب في الأهمية مركز رفح باعتبار أن هذا المركز يشتمل على المعبر البري الذي يربط مصر بدول المشرق العربي،أما الأقطاب الثلاثة الأخرى (الشيخ زويد-الحسنة-نخل) فإنها قواعد اقتصادية متقاربة في

الأهمية النسبية،فضلاً عن محدودية النشاط الاقتصادي بها،علماً بأنه يمكن تمييز مركزي الحسنة ونخل باعتبارهم مستقبل شمال سيناء الزراعي حيث أنهما يحتويان على مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة ولكن ينفصها المياه اللازمة للري.ويوضح الشكل رقم [12] هذه الأقطاب.

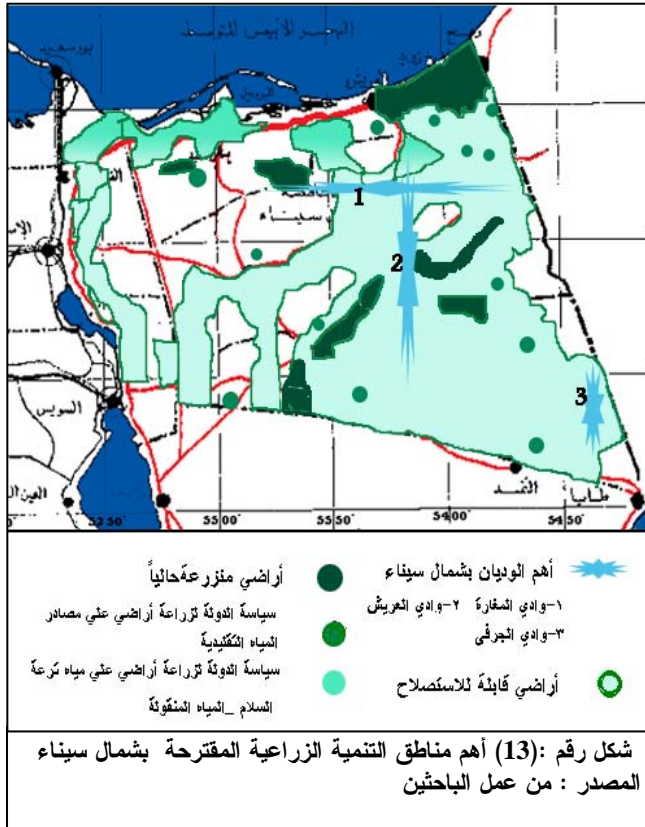
3-3-1 قطاع الزراعة:

لم يتم استغلال مقومات سيناء الزراعية استغلالاً كاملاً حتى الآن حيث تمتلك شمال سيناء حوالي 2.8 مليون فدان قابلة للزراعة في حالة توفر مياه الري اللازمة لها، وتقع سيناء فوق خزان جوفي غزير ومتجدد والذي يقدر كفاءته بأكثر من 0.5 مليون م³ يومياً، ويقدر العلماء حجم هذا الخزان بما يقرب من 200 مليار م³ من المياه العذبة الصالحة للشرب والري. كما أنه ما زالت مياه السيول والأمطار يضيع معظمها سدى في البحر والصحراء، لذلك فإن برنامج التنمية المقترح في قطاع الزراعة يشمل محورين للتنمية:

أ- محور التنمية الرأسية: ويختص بتنمية المناطق المنزرعة والعمل على توسعتها وتوفير الميكنة الزراعية اللازمة لزراعتها.

ب- محور التنمية الأفقي: ويختص بتنمية واستصلاح مناطق زراعية جديدة، ويأتي على رأس هذه المناطق أراضي مشروع ترعة السلام والذي يجب المضي قدماً في هذا المشروع وتقديم كل الدعم المطلوب له، حتى يتسنى زراعة 275 ألف فدان، بالإضافة إلى إمكانية استصلاح الكثير من الأراضي القابلة للزراعة ولا يتوفر لها مياه للري عن طريق استخدام مياه الأمطار والسيول التي تضيع في البحر، ويتطلب الأمر هنا إقامة مجموعة من السدود التعويقية لمياه السيول والأمطار في أماكن الوديان والتي تنحدر من الجنوب للشمال، كما يجب تطوير وتدعيم السدود التي أقامها الأهالي وذلك لزيادة كمية المياه التي يمكن احتجازها خلف هذه السدود حتى يمكن عن طريقها ري أراضي جديدة في شمال سيناء. وأهم هذه الوديان وادي العريش ووادي الجرفى ووادي المغارة.

كما يجب الاهتمام بالمشروعات التي تخدم التنمية الزراعية، وذلك مثل مشروعات تدعيم النشاط البحثي وإنشاء وتدعيم مراكز للتدريب والإرشاد، وإنشاء مراكز لإنتاج التقاوي والشتلات عالية الجودة وتوزيعها وكذلك مراكز للميكنة الزراعية والتدريب على استخدامها، ومن المشروعات المهمة أيضاً إنشاء مراكز للتسويق الزراعي. ويوضح الشكل رقم [13] أهم مناطق التنمية الزراعية المقترحة.



3-3-1-1 في مجال الثروة السمكية:

يجب الاهتمام بمجال الثروة السمكية، حيث أن مجال الصيد والثروة السمكية يمثل أهم المجالات الواعدة لعملية التنمية بشمال سيناء، وفي هذا المجال تقترح عمل الآتي:

- 1- تطوير موانئ الصيد (العريش- التلؤل- النصر- نجيلة-مرسى أغزيوان) وتجهيزها بأرصفتها لرسو السفن ومحطات للوقود ومصانع للتجفيف وثلجات لحفظ الأسماك وصلات لفرز وتدرج السمك ووحدات لصيانة السفن.
- 2- تطوير تكنولوجيا الصيد.
- 3- إزالة العوائق وفتح الممرات والقنوات في بحيرة البردويل.

3-3-1-2 في مجال الثروة الحيوانية.

يجب الاهتمام بعمل مزارع كبيرة وتوفير الأعلاف اللازمة لتربية الحيوانات عن طريق زراعة الأراضي الجديدة المستصلحة بمحاصيل الأعلاف.

3-3-2 قطاع السياحة:

تمثل شمال سيناء تكويناً جيولوجياً فريداً، وقد أدى بعدها عن النيل ومحدودية مصادر المياه وعدم وجود كثافة سكانية عالية وكذلك قربها وامتدادها بمحازاة البحر إلى بعدها عن الكثير من مصادر التلوث ونظافة بيئتها، وبما أن شمال سيناء تزخر بالمقومات السياحية المختلفة والكثيرة، والتي من الممكن أن تجعل منها مزاراً سياحياً محلياً وعالمياً، وعليه يجب اتباع الآتي:

- 1- تشجيع النمط البيئي في شكل السياحة ليجذب كلا من السياحة الداخلية والخارجية، ويعتمد هذا النمط على المميزات التي تقدمها الطبيعة في كل موقع، بالإضافة إلى أساليب الحياة المحلية (الطعام-الملبس-المسكن-0000الخ)، والتي تختلف من مكان لآخر والتي تقدم للسائح مصدراً لا ينضب من التغيير والتشويق وفرصة للترويح والاقتراب من الطبيعة.

2- عمل دعابة إعلامية لأنماط السياحة المختلفة بشمال سيناء فعلى الرغم من الثروة السياحية الموجودة بشمال سيناء إلا أن الكثير لا يعرف عنها إلا القليل.

3-الإسراع في إنهاء البنية الأساسية اللازمة لممارسة أنشطة السياحة المختلفة بالمحافظة.

4-الاهتمام بقطاعات السياحة المختلفة بشمال سيناء دون التركيز على السياحة الشاطئية فقط، مع اعتبار السياحة الشاطئية القطاع الرائد بين قطاعات السياحة المختلفة في ترتيب قطاعات السوق السياحي التي من المتوقع أن تجذبها التنمية السياحية في شمال سيناء، ويمكننا أن نشير إلى أهمية أربع قطاعات سياحية من المتوقع أن تجذبها التنمية السياحية في شمال سيناء وهذه القطاعات هي:

1-السياحة الترفيهية: والتمثلة في شاطئ شمال سيناء والأراضي الصحراوية المنبسطة والتي تمتاز بوجود الكثبان الرملية المنتشرة بسماحتها الطبيعية الجميلة والتي تسهم إسهاماً بالغاً في تشكيل وجه المنطقة الشمالية، علماً بأن طبيعة ومناخ شمال سيناء تساعد على ممارسة هذا النوع من السياحة معظم شهور السنة وهذا ما يميزها حتى عن باقي شواطئ مصر الشمالية.

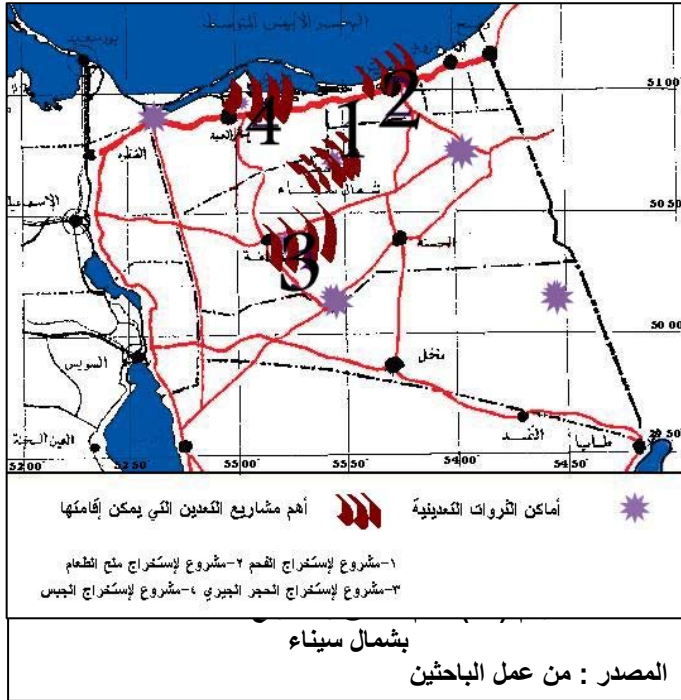
2-السياحة العلاجية: وهنا يأتي دور وزارة الصحة في إقامة عدد من المراكز الطبية المتخصصة في مجال العلاج الطبيعي، مثل مشروع استخلاص العقاقير الطبية الذي يقام حالياً في شمال سيناء للاستفادة من عدد من النباتات الطبية وهي خطوة لا بأس بها في هذا المجال الحيوي والذي يحتاج إلى المزيد من الخطوات الإيجابية.

3-سياحة المؤتمرات: من الطبيعي انخفاض مؤشر الحركة السياحية الشاطئية خلال فصل الشتاء، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الركود السياحي، لذلك يجب إحداث نمو مستمر وغير منقطع طوال العام في مجال السياحة من خلال تنشيط أنواع أخرى من السياحة التي تصلح ممارستها في فصل الشتاء، ومن أهم الأنواع، سياحة المؤتمرات والتي ستخفف العبء عن المدن الكبرى كالقاهرة والجيزة والإسكندرية، كما ستؤدي إلى رفع معدلات السياحة المتدفقة إلى شمال سيناء خلال فترة الركود بما يؤدي تلقائياً إلى استمرار معدلات النمو بشكل مطرد وغير مرهون بموسم الصيف فقط (سياحة الاصطياف).

4-السياحة الثقافية والدينية: ويتمثل هذا النوع من السياحة في الطرق والمدن التاريخية والدينية بالإضافة إلى الآثار الموجودة عبر عصور تاريخية كثيرة وإلى ما غير ذلك من القلاع والحصون والكنائس والتي يمكن بقليل من الجهود ترميم هذه الآثار وفتح أبوابها أمام الأفواج السياحية، مما يتيح عنصر جذب سياحي هام جداً ولا يتوقف على مدار فصول السنة.

3-3-3 قطاع التعدين:

يجب التركيز على نشاط التعدين كأحد الأنشطة الرئيسية التي تربط الإنسان بالأرض، بالإضافة إلى ميزة توافر الكثير من الخامات التعدينية في شمال سيناء. ويمكن حصر أهم محددات التنمية التعدينية فيما يلي:



1-من أهم الخامات الموجودة بشمال سيناء خام الفحم، الموجود بمنطقة المغارة حيث يبلغ احتياطي الفحم بهذه المنطقة حوالي 88 مليون طن، تبعاً لآخر الاكتشافات التعدينية في شمال سيناء، وبهذا تكون هذه المنطقة من أكبر المناطق مخزوناً للفحم في مصر، ونقترح إقامة مشروع لإنتاج الطاقة في منطقة جبل المغارة يقوم على استخراج الفحم.

2-هناك أيضاً منطقة الساحل الشمالي ويوجد بها الرمال السوداء والخفاف وملح الطعام والرمل وهنا تظهر ضرورة الاهتمام بالنشاط التعديني على الساحل وعمل المشاريع التي نستطيع من خلالها استغلال هذه الموارد.

3-يجب الاهتمام باستخراج الخامات التي تستخدم في عمليات البناء كالرخام والجبس والرمل، وذلك للحركة العمرانية الناتجة من مد ترعة السلام بشمال سيناء. ويوضح الشكل رقم [14] أهم المشاريع المقترحة التي يمكن أن تقام على الثروة التعدينية بشمال سيناء.

ومن هنا نؤكد على ضرورة الاهتمام بقطاع التعدين الذي يجعل من نشاط التعدين نشاطاً تنموياً قوياً وقطباً للتنمية لا يستهان به، حيث أن لنشاط التعدين مميزات أخرى فهو يشبه نشاط الزراعة في علاقته القوية بالأرض فهو يساعد على توطين السكان في أماكن التعدين المختلفة

1- يجب تبني نمط انتشاري للعمران يساهم في تعمير شمال سيناء من خلال نشر قرى زراعية صناعية دفاعية يتم اختيار مواقعها بعناية بحيث تتوافق مع مقومات شمال سيناء الزراعية والصناعية والسياحية، مع تطوير التجمعات الحالية وتوزيع الخدمات اللازمة للمحافظة على هذه المدن والتجمعات الجديدة مع عدم التركيز على مدينة واحدة فقط حتى لا يتركز السكان في مدينة واحدة دون باقي المدن والقرى

2- دعم أشكال التخصص وتقسيم المدن القائمة أو التي في طريقها للتبلور بين الكيانات العمرانية بالمنطقة فيما يختص بالوظائف المختلفة، وعلى سبيل المثال تتعاظم مدينة العريش كمركز خدمي للمحافظة ككل مما يشير إلى أهمية خروج كافة الأنشطة الصناعية غير المتعلقة بحاجة السكان إلى مناطق صناعية قريبة.

3- زيادة وتحسين كفاءة المرافق والخدمات وحل المشاكل بالمدن القائمة مع البرامج اللازمة للتحسين والارتقاء بالمناطق العشوائية والعمل على الحد منها.

4- الإسراع في تنفيذ مخططات الدولة العمرانية من حيث إنشاء المدن الجديدة وبناء القرى الزراعية على مشروع ترعة السلام وإحياء وتجديد المدن القائمة، مع حل مشاكل البنية الأساسية. والشكل رقم [16] يوضح كروكي لأهم التجمعات العمرانية المقترح إقامتها في شمال سيناء.

3-4-4 مركات التنمية:

تتمتع شمال سيناء بجميع مقومات التنمية التي تجعل منها إقليماً مميزاً تنموياً نستطيع من خلاله المساهمة في تحقيق معضلة التقدم وحل مشكلة الكثافة السكانية العالية بالوادي والدلتا عن طريق الخروج إلى الأقاليم الواعدة بمصر إذا ما اعتمدنا على مركات التنمية الأساسية (إدارة التنمية-آلية التنمية) لما وجدنا فيها من قصور.

3-4-1 إدارة التنمية:

لإدارة التنمية تأثيراً بالغ الأهمية يعمل إما على دفع عملية التنمية المنشودة أو عرقلتها، ولذلك كان واجباً علينا الوقوف على نقاط الضعف الموجودة في الإدارة الحالية لشمال سيناء، ومحاولة التخلص منها ولذلك نوصي بالآتي :

1- الاعتماد على مبدأ اللامركزية في الإدارة وإطلاق الحرية لجهاز تنمية شمال سيناء باتخاذ القرارات طبقاً للوائح والتشريعات المنظمة لذلك، مع إعطاؤه القدرة على تنفيذ تلك القرارات.

2- عدم تخلي القطاع العام عن الدور القيادي والرئيسي لحمل لواء التنمية وخاصة في مشروعات البنية الأساسية، وعدم تحميل القطاع الخاص لهذا الدور لأن قدرات القطاع الخاص في مصر لا تتحمل ذلك الدور الهام.

3- إلغاء نظام (B.O.T) وإعطاء فرصة أكبر للاستثمار المحلي .

4-مراجعة الخطط وتعديلها على مدار كل خطة خمسية بناءً على المخطط والمنفذ الفعلي.

5-التنسيق بين المنظمات والهيئات المختلفة المسؤولة عن عملية التنمية في المنطقة.

6-تطوير برامج الدعاية والتسويق المناسبة لجذب السكان للمنطقة.

3-4-2 آلية التنمية:

يجب أن يتم الاهتمام بآلية التنمية لما يمكن أن تعجل به من عملية التنمية ويجب في هذا الصدد أن يتم عمل الآتي:

- 1- تخفيض ثمن الأرض وخاصة لصغار المستثمرين.
- 2- تقديم الدعم والحوافز للمواطنين عن طريق زيادة الرواتب والمكافآت وذلك لترغيب السكان في توطين هذا الإقليم.
- 3- إعلان المناطق الصناعية على أنها تجمعات عمرانية تشكل جزءاً من المشروع القومي لتنمية شمال سيناء حتى عام 2017، وبالتالي يمكن للمشروعات المقامة داخل هذه التجمعات الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية التي يوفرها قانون الضمانات وحوافز الاستثمار الذي أقره مجلس الشعب في الدورة التشريعية 1997/1996. فموجب هذا القانون تصل الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصناعية المقامة في المناطق الصناعية المعلنة والتي تتم الموافقة عليها من مجلس الوزراء- إلى عشرين عاماً.
- 4- تخفيض الرسوم التي تفرض على المشروعات الاستثمارية.
- 5- تبني الوسائل والبرامج المختلفة الكفيلة بتحقيق تكثيف الاستيطان بهذا الإقليم.
- 6- تطوير نظم تداول المعلومات باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.
- 7- تكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة في مشروعات التنمية وخاصة الصناعية منها.
- 8- عمل مشاريع إنتاجية ذات كثافة عمالية عالية.
- 9- استخدام التكنولوجيا المتقدمة وإدخال أنواع الطاقة الجديدة.

رابعاً: الخلاصة والتوصيات:

يتضح لنا مما سبق تمتع شمال سيناء بالعديد من المقومات الطبيعية، والتي تجعل من شمال سيناء إقليماً متميزاً يعتبر من أفضل الأقاليم الواعدة بمصر، والذي يمكن أن يساعد في حل العديد من مشاكل المساحة المحدودة، وكثافة السكان العالية التي تعاني منها البلاد، كما وجدنا أن هناك مشروعاً قومياً لتنمية شبه جزيرة سيناء بما فيها شمال سيناء، يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة من عملية التنمية المنشودة، إلا أن هذا المشروع يعاني من ثغرة قوية جداً، وهي عدم

اعتماد سياسات التنمية على ما جاء بالورقة البحثية تحت مسمى مرتكزات التنمية، والتي تتمثل في عدة نقاط تم ذكرها، ونذكر هنا أهمها:

- 1- غياب التوازن بين قطاعات التنمية المختلفة لعملية التنمية.
- 2- عدم اتباع سلم واضح لأولويات التنمية.
- 3- عدم وجود لامركزية إدارية لإدارة عملية التنمية.
- 4- عدم مراجعة الخطط الموضوعية بصورة دورية تبعاً للخطط الخمسية المتتالية، لمراجعة المستهدف والمنفذ في ضوء المستجدات والمتغيرات المتعاقبة.
- 5- الاعتماد على القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ جزء كبير من البنية الأساسية، والذي لا يتوفر فيه مراعاة البعد الاستراتيجي للمنطقة، وبالتالي يؤدي تباطؤه أو تخاذله إلى حدوث فجوة في عملية التنمية.
- 6- عدم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجالات التنمية.
- 7- عدم الاعتماد على مشاريع عملاقة ذات كثافة عمالية كبيرة، من شأنها أن تجذب السكان إلى المنطقة.

ومن ثم تظهر عدة توصيات هامة لدفع عملية التنمية بشمال سيناء وقد تم وضعها في إطار عام لسياسات التنمية الشاملة لشمال سيناء سبق شرحه، ويمكن الوقوف على أهم النقاط العامة به فيما يلي :

- 1- بناء سلم أولويات النمو الإقليمي لمحافظة شمال سيناء كالتالي، قطاع الزراعة، ثم قطاع السياحة في المركز الثاني، وعلى الدرجة الثالثة النشاط التعديني، وفي الدرجة الرابعة تأتي الصناعة، وتحتل الثروة السمكية ونشاط الصيد الدرجة الخامسة على أن يتبع ذلك استراتيجية الانتشار المركز ، ونظرية أقطاب النمو.
- 2- التعرف على خريطة أقطاب التنمية بمحافظة شمال سيناء، بحيث يكون واضحاً أمامنا مركز قطب النمو، والمحيط التنموي الخاص به، وهو المحيط الذي يكون محلاً للإشعاعات التنموية التي تنبثق من مركز القطب التابع له. حيث يمكننا استنتاج ستة أقطاب تنموية متفاوتة في مراكزها النسبية، ويحتل المركز الأول بلا منازع مدينة العريش، يليها مباشرة في الريادة التنموية لمحافظة شمال سيناء مركز بئر العبد، ويعقب ذلك القطب في الأهمية مركز رفح، أما الأقطاب الثلاثة الأخرى (الشيخ زويد-الحسنة-نخل) فإنها قواعد اقتصادية متقاربة في الأهمية النسبية.
- 3- ضرورة الاعتماد على مرتكزات التنمية بشكل أساسي.

أهم المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- أحمد الجلاد، دراسات ايكولوجية في بيئة وجغرافية مصر السياحية، عالم الكتب، القاهرة 1997.
- 2- أحمد خالد علام وآخرون، التخطيط الإقليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995.
- 3- الأهرام، تشغيل الخط الحديدي بين الإسماعيلية ورفح في أكتوبر، السبت 2000/9/30، العدد 41071، السنة 125 الصفحة الأولى.
- 4- الأهرام، تنفيذ (77%) من مشروع استصلاح 400 ألف فدان بسيناء، السبت 2001/3/10، السنة (126) الصفحة الأولى.
- 5- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ج.م.ع. يونيو 1999.
- 6- السيد السيد الحسيني، موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث، البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية للكتاب، وزارة الثقافة.
- 7- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، دار الهلال.
- 8- حسن راتب، سيناء بوايه مصر للقرن الواحد والعشرين، مؤسسة الأهرام للتوزيع، القاهرة 1995.
- 9- عبد الحلیم نور الدين، موسوعة مصر الحديثة، المجلد التاسع، الآثار، الهيئة المصرية للكتاب، وزارة الثقافة.
- 10- عبد الفتاح صديق عبد اللاه، التنمية الزراعية في سيناء الشمالية ومشروع ترعة السلام (باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)، ندوة تعمير الصحاري المصرية-تجارب الماضي وأفاق المستقبل، 3، 1996/4/2، لجنة الجغرافيا، المجلس الأعلى للثقافة.
- 11- عنتر عبد العال أبو قرين، سياسات واستراتيجيات تنمية الصحاري المصرية، حالة صحراء مصر الغربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة المنيا 1997.
- 12- فؤاد عبد العزيز خليل، كوبرى السكة الحديد في الفردان، مجلة المهندسين، السنة (55)، العدد 522، سبتمبر 1997.
- 13- فؤاد عبد العزيز، كوبرى القنطرة وانتهاء عزلة سيناء، مجلة المهندسين، السنة (53)، العدد 493، مارس/أبريل 1997.
- 14- مجموعة تخطيط سيناء، مشروع تخطيط "بئر العبد-نخل-الحسنة" وتوابعهم، محافظة شمال سيناء، الشركة الدولية لاستصلاح الأراضي، سبتمبر 1981.
- 15- محمد نبوي عبده، استراتيجية التنمية العمرانية في إطار التنمية الشاملة لمنطقة جنوب الوادي، المؤتمر المعماري الدولي الرابع، العمارة والعمران علي مشارف الألفية الثالثة، قسم العمارة، جامعة أسيوط، مارس 2000.

- 16-محمد ندا، مصر المستقبل، مشروعات عابرة للقرون، تقديم/حسن غلاب، مهرجان القراءة للجميع، الأعمال العلمية، مكتبة الأسرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب 1999 .
- 17-محمود حسن نوفل، التطورات المستقبلية لخريطة مصر من خلال عمليات الجراحة البيئية، المؤتمر المعماري الدولي الرابع، العمارة والعمران علي مشارف الألفية الثالثة، قسم العمارة، جامعة أسيوط، مارس 2000.
- 18-محمود حسن نوفل، منهجية التنمية للأقاليم الواعدة"دراسة حالة إقليم توشكى كأحد أقطاب التنمية المستجدة، بحث مرجعي، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ديسمبر 2000.
- 19-مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (6)، مكتبة دعم اتخاذ القرار، القاهرة.
- 20-مركز رئاسة الوزراء، وصف محافظة شمال سيناء بالمعلومات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو 1999.
- 21-ممدوح البلتاجي، أخبار التنمية السياحية ببجيرة البردويل، عالم البناء، العدد 151، فبراير 1994.
- 22-منير شاش، تقرير عن معدلات إنجاز المشروع القومي لتنمية سيناء في الخطط الخمسية الثالثة والرابعة، مجلس الوزراء، القاهرة 1999.
- 23-وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، التخطيط الإقليمي لتنمية القطاع الساحلي لمحافظة شمال سيناء، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مركز التخطيط العمراني لإقليم قناة السويس، يونيو 1998.
- 24-وزارة التخطيط، المشروع القومي لتنمية سيناء ومحافظات القناة، 1999.
- 25- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام 2017، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، يونيو 1998.
- 26-وزارة التعمير والمجمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، تخطيط المنطقة الصناعية بمدينة بئر العبد، محافظة شمال سيناء، التقرير النهائي، 1992.
- 27-وزارة الإسكان، ج.م.ع. مبارك والعمران، إنجازات في الحاضر وأحلام للمستقبل، القاهرة 2000.
- 28-وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، مشروع تنمية شمال سيناء في مساحة 400 ألف فدان، المرحلة الثانية من ترعة السلام، الجهاز التنفيذي لمشروع تنمية شمال سيناء.
- 29-وليد عدنان صيداوي ، تخطيط وتنمية المناطق الساحلية ، دراسة حالة المناطق الساحلية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة 1994.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 30-Dan Tschirgi, **Development in age of liberalization, Egypt and Mexico**, the American university in Cairo press, Dar alikutub, 1996.
- 31-Friedman,j.,Allonso,v.1(ed.)**Regional Development and planning**, Akeader, (include articles by hirshman),M1.T.press,1970.
- 32-Ministry of development, **Regional development plan (for new valley) final report.volum 1 main report, Development strategies and priorities.**